



تقرير الباروميتر العربي الثاني

تونس

محمد المصري

الجامعة الأردنية

أيلول (سبتمبر) 2012

تقرير الباروميتر العربي الثاني

تونس

محمد المصري - الجامعة الأردنية

المُقدِّمة:

نُفِّذ استطلاع الباروميتر العربي الثاني في الفترة ما بين 30 أيلول (سبتمبر) إلى 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2011، وقد قام بتنفيذه ميدانياً مؤسسة سيجما. ويأتي هذا الاستطلاع ضمن الجولة الثانية للباروميتر العربي الذي يضم 11 دولة عربية، بالتعاون مع مبادرة الإصلاح العربي، وبالإشتراك مع مجموعة من الخبراء والأكاديميين في الدول العربية المشاركة في المشروع.

شملت العينة 1196 فرداً، تم اختيارهم بأسلوب عينة المناطق الاحتمالية التي تتناسب مع الحجم؛ إذ وزعت العينة على جميع الولايات التونسية، كما بيّن الجدول رقم (1).

ويهدف هذا المشروع لخلق قاعدة بيانات على مستوى العالم العربي حول القيم الاجتماعية؛ والسياسية؛ والدينية؛ والثقافية؛ إضافة إلى تقييم الثقة في المؤسسات العامة، والمشاركة المدنية والسياسية، والتوجهات نحو الديمقراطية، وغيرها من الموضوعات المهمة. من جانب آخر، فإن هذا المشروع يهدف إلى قياس مواقف العرب تجاه العديد من القضايا الراهنة في العلاقات الدولية. ويتضمن هذا التقرير ثمانية أقسام، هي: موضوعات عامة واقتصادية؛ والنظرة للديمقراطية؛ والمواطنة والحقوق؛ ومكانة الدين في الحياة العامة؛ ودور المرأة في المجتمع والعمل السياسي؛ وتقييم المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها؛ والشؤون الدولية والعربية، بالإضافة إلى قسم خاص يتعلق بالثورة التونسية من وجهة نظر الشعب التونسي.

من الجدير بالذكر أن هذا الاستطلاع قد أُجري بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على نجاح الثورة التونسية بالإطاحة بزین العابدين بن علي بعد حُكمٍ سلطوي دام ثلاثة وعشرين عاماً، إلا أن الثورة التونسية لم تنته في عشيّة 14 كانون الثاني (يناير/ "جانفي") 2011 - تاريخ إعلان فرار الرئيس بن علي - بل دخلت البلاد مرحلة انتقالية. وكان أهم ما شهدته خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2011 هو استمرار التظاهرات في تونس، وعلى رأسها الاعتصامان المفتوحان اللذان عُرفا باعتصام القصبة 1 ثم اعتصام القصبة 2¹، اللذان تمخض عنهما استقالة حكومة محمد الغنوشي² وتشكيل

¹ القصبة هي مكان وجود رئاسة الوزراء وبعض الوزارات.

² محمد الغنوشي هو آخر رئيس وزراء في عهد زين العابدين بن علي الذي شكّل حكومة انتقالية ضمّت بعض القوى السياسية المعارضة لبن علي على إثر فرار الأخير، ومع ذلك لم تحصل هذه الحكومة على تأييد القوى السياسية كافة في البلاد، وقد استقالت في 27 شباط (فبراير) 2011 بفعل اعتصام القصبة 2.

حكومة انتقالية برئاسة الباجي القايد السبسي، وهو أحد السياسيين المخضرمين في الفترة البورقبية؛ بهدف الإعداد لإجراء انتخابات عامة للمجلس التأسيسي الذي ستشكل على أساسه حكومة جديدة، وسيقوم بإعداد دستور جديد للبلاد. وعلى الرغم من أن اعتصامي القصبة 1 و2 قد نجحا في دفع أجندة الثورة والقوى السياسية للمشاركة في هذين الاعتصامين (على سبيل المثال حزب النهضة؛ وحزب العمال الشيوعي؛ واتحاد التونسيين للشغل، وعناصر شبابية حديثة النشأة) لتشكيل هيئة حماية الثورة وتحقيق مطالبها، وتشكيل حكومة انتقالية، والتوافق على جدول زمني للانتخابات، إلا أن تونس قد شهدت تحركات، وبالذات من فئات الطبقة الوسطى والوسطى العليا، تطالب بالعودة إلى العمل وإعطاء فرصة لحكومة محمد الغنوشي للإيجاز³. وشهدت تونس أيضاً في المرحلة السابقة لإيجاز الاستطلاع توسعاً في النقاش السياسي في المجال العام، وعرفت البلاد ميلاد كثير من القوى السياسية والاجتماعية غير المعروفة منها من خلال النشاط العلني لأحزاب سياسية كانت محظورة سابقاً، إضافة إلى تشكيل بعض السياسيين الفاعلين في العهد السابق أحزاباً سياسية لتكون وريثة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي تم حله قضائياً في أوائل شهر آذار (مارس) 2011، مع بروز السلفيين بوصفهم قوة اجتماعية/ سياسية، وإن كان وزنها السياسي والشعبي محدوداً. كما شمل النقاش العام في تونس عدداً من الموضوعات المهمة، وبخاصة الحوار ما بين القوى العلمانية والإسلاميين. بالطبع؛ فإن طبيعة الدولة السياسية التونسية القادمة وعلاقتها بالإسلام كان واحداً من أكثر الموضوعات نقاشاً. كما مرت تونس في الفترة التي تلت الثورة التونسية إلى تاريخ تنفيذ الاستطلاع في ظروف اقتصادية صعبة، كان السبب الرئيسي فيها شبه انهيار السياحة الخارجية إلى تونس، بالإضافة إلى ما أثرت فيه الإضرابات العمالية والمطلبية على عجلة الإنتاج. ولعل الثورة الليبية وتطور أحداثها كان لها العديد من الآثار على تونس؛ الأول كان سلبياً في ما يتعلق بحالة عدم اليقين بكيفية تطور هذه الثورة من ناحية، إضافة إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الأراضي التونسية المتاحة للحدود. أما الأثر الثاني، فقد كان إيجابياً؛ إذ أن بعض الفئات المسورة الليبية قد لجأت إلى تونس، ما أدى إلى تحريك بعض القطاعات الفندقية والخدماتية التي كانت تعاني من الخسار في السياحة.

الجدول (1): توزيع العينة على ولايات وأقاليم تونس		
الولاية	العدد	النسبة %
تونس	120	10
أريانة	50	4
منوبة	40	3
بن عروس	60	5
إقليم تونس	270	23

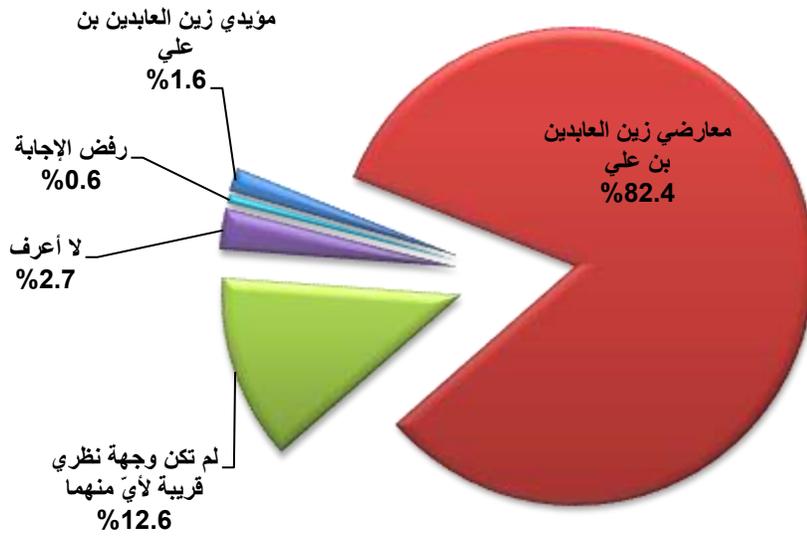
³ على سبيل المثال ما عُرف باعتصام القبة في تونس العاصمة الذي أصبح موازياً لاعتصام القصبة 2 وبمطالب مختلفة إلى حد ما.

7	83	نابل
2	19	زغوان
5	63	بترت
14	165	إقليم الشمال الشرقي
3	36	باجة
4	50	جندوبة
3	31	الكاف
2	28	سليانة
12	145	إقليم الشمال الغربي
5	64	القنيطرة
4	46	القصرين
4	46	سيدي بوزيد
13	156	إقليم الوسط الغربي
6	73	سوسة
5	54	المستير
4	50	المهدية
8	95	صفاقس
23	272	إقليم الوسط الشرقي
3	41	قفصة
1	10	توزر
1	8	قبلي
5	59	إقليم الجنوب الغربي
3	39	قابس
5	56	مدنين
3	33	تطاوين
11	129	إقليم الجنوب الشرقي
100	1196	المجموع

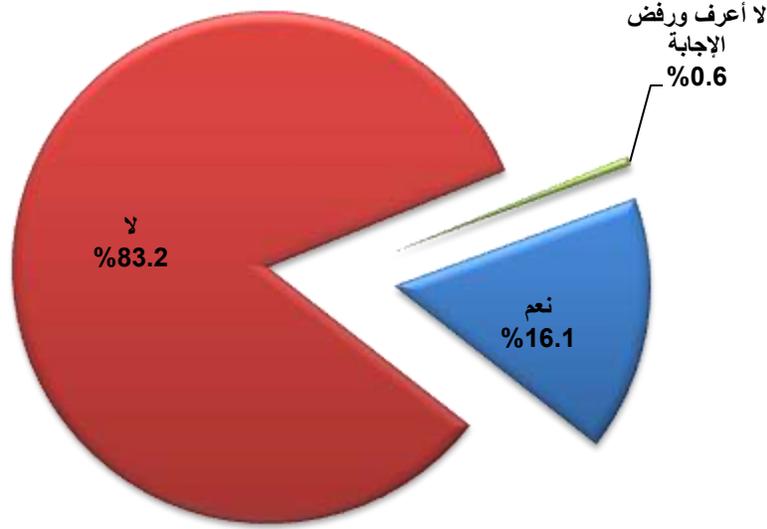
القسم الأول: الثورة التونسية

لقد تمّ إضافة جزء خاص لاستمارة الباروميتر العربيّ خُصّص للتعرف على اتجاهات الرأي العامّ نحو الثورة التونسية، ويعرض هذا القسم أهم النتائج؛ إذ تُشير النتائج إلى أن وجهات نظر أكثرية المستجيبين (82.4%) كانت معارضة للرئيس السابق بن علي، في ما أفاد 1.6% بأنّ وجهات نظرهم كانت أقرب إلى مؤيدي الرئيس بن علي، وأفاد 12.6% بأنّ وجهات نظرهم لم تكن قريبة إلى أيّ من المعسكرين.

الشكل (1): خلال التظاهرات التي شهدتها تونس ما بين 17 كانون الأول (ديسمبر) 2010 و 14 كانون الثاني (يناير) 2011، هل كانت وجهة نظرك أقرب إلى ...



الشكل (2): هل شاركت في التظاهرات المعارضة للرئيس السابق بن علي خلال الفترة 17 كانون الأول (ديسمبر) 2010 و14 كانون الثاني (يناير) 2011



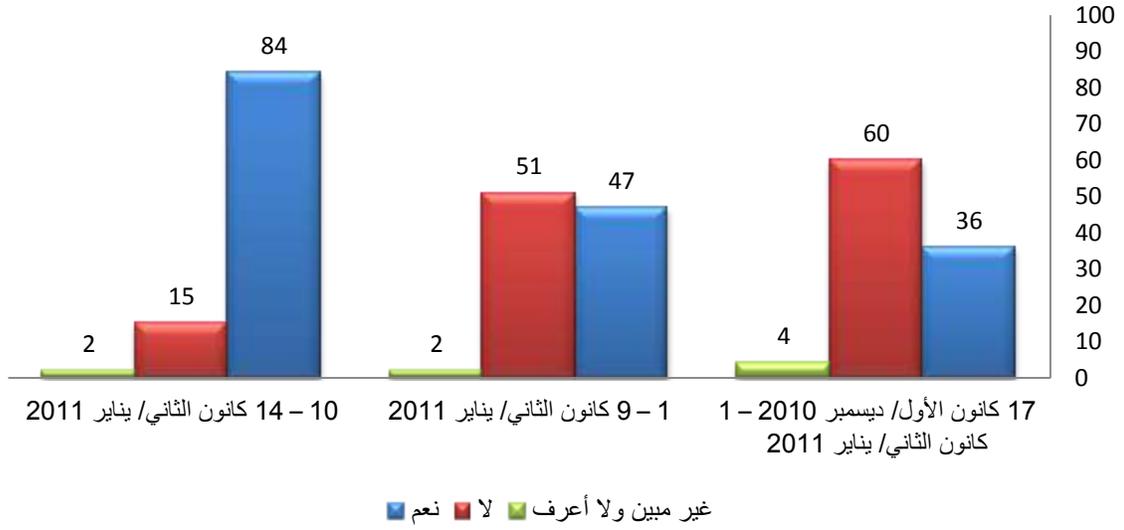
أما في ما يتعلق بالمشاركة في التظاهرات المعارضة للرئيس السابق خلال فترة الثورة التونسية (17 كانون الأول (ديسمبر) 2010 و14 كانون الثاني (يناير) 2011)، فقد أفاد 16.1% من المستجيبين بأنهم شاركوا في هذه التظاهرات، مقابل 83.2% قالوا إنهم لم يشاركوا فيها. كما أفاد 16.4% بأنهم قاموا بدعم التظاهرات المعارضة للرئيس بن علي من خلال استخدام وسائل الإنترنت.

وتشير النتائج أيضاً إلى تزايد انخراط المواطنين في المشاركة في التظاهرات المعارضة للنظام السابق؛ إذ أفاد حوالي ثلث المستجيبين الذين أفادوا بأنهم شاركوا في تظاهرات الثورة (وهو ما يمثل 5.9% من المستجيبين كافة) بأنهم شاركوا في الفعاليات والتظاهرات المناوئة للرئيس السابق بن علي خلال أول أربعة عشر يوماً من الثورة (17 كانون الأول (ديسمبر) 2010 – 1 كانون الثاني (يناير) 2011)، في ما أصبحت نسبة المشاركة 47% (من مجموع الذين شاركوا في التظاهرات) خلال الفترة من 1 – 9 كانون الثاني (يناير) 2011، في حين أفادت أكثرية الذين شاركوا في التظاهرات أنهم شاركوا في آخر أربعة أيام من عُمر نظام بن علي (10 – 14 كانون الثاني (يناير) 2011)، وهذه هي الفترة التي شهدت انخراطاً واسعاً لإقليم تونس.

ولا تدلّ النتائج على أن هنالك اختلافات بين أقاليم تونس في ما يتعلق بتأييد مواطنيها للثورة أو المشاركة في التظاهرات، إلا أن المشاركين في تظاهرات الثورة تركّزت بين فئة الشباب؛ إذ كانت النسبة حوالي الثلث من فئة 18 – 25 سنة، في ما كانت حوالي 8% بين الذين أعمارهم 46 سنة فأكثر. من المهم الإشارة إلى أن هنالك تحركاً في

مشاركة الأقاليم؛ فمع تقدّم أيام الثورة، تصبح المشاركة في إقليم تونس والشمال الشرقي أعلى مما كانت عليه. كما أظهرت النتائج أنّ حوالي 10% قد شاركوا في التظاهرات التي تلت تنحّي بنّ علي، وكان حوالي ثلثهم قد شاركوا في القصة 1، و27% في القصة 2.

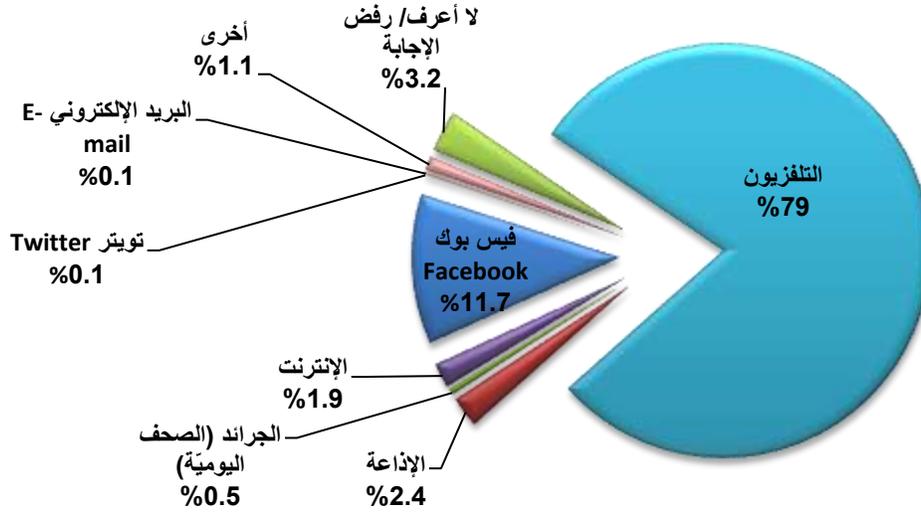
الشكل (3): هل شاركت بأيّ من التظاهرات التالية؟



أما الفعاليات التي استقطبت أكبر نسبة من المستخدمين؛ فهي اشتراك التونسيين في اللجان الشعبية لحماية الأحياء أو لجان حماية الثورة التي تشكلت في الأيام الأخيرة من حكم بنّ علي، وبالذات على إثر فراره وانسحاب قوات الأمن؛ إذ أفاد 30% من التونسيين أنهم نظّموا اللجان الشعبية مقابل 69% أفادوا بعدم انضمامهم إلى أيّ من هذه اللجان.

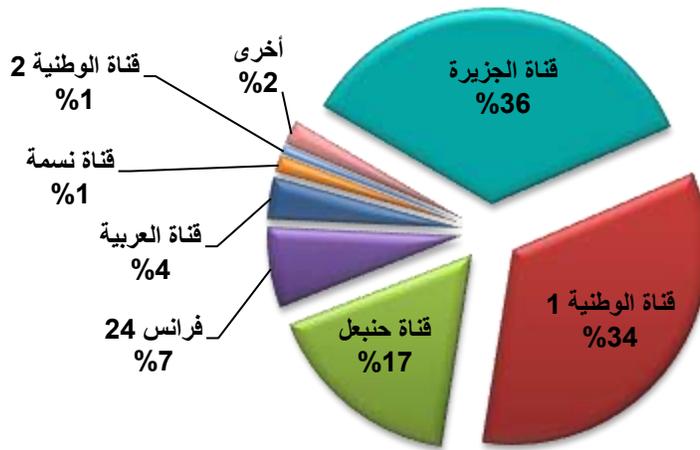
أما حول المصادر الإعلامية التي استخدمها التونسيون لمتابعة مجريات الثورة التونسية، فقد أفادت أكثرية المستجيبين، وبنسبة 79%، بأنهم تابعوا الثورة التونسية من خلال شاشات التلفزيون، في ما جاءت مصادر الإنترنت مجتمعة في المرتبة الثانية وبنسبة 14%. في ما كانت نسبة الذين تابعوا مجريات الثورة من خلال الإذاعة 2.4%، واعتمد أقل من 1% على الصحف اليومية لمتابعة مجريات الثورة. ويبرز هنا أن ما نسبته 12% تقريباً (وهي نسبة جديدة بالملاحظة) أفادوا بأنهم تابعوا مجريات الثورة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتركزت غالبيتهم العظمى على متابعة مجريات الثورة من خلال شبكة التواصل الاجتماعي الفيس بوك (Facebook).

الشكل (4): المصادر الإعلامية التي اعتمدها التونسيون لمتابعة مجريات الثورة



أما بالنسبة للمحطة التلفزيونية الأكثر متابعة بين محطات التلفزيون (وهي المصدر الأكثر استخداماً لمتابعة الثورة) فقد كانت قناة الجزيرة؛ إذ أفاد 36% من المستجيبين باعتمادهم على قناة الجزيرة لمتابعة مجريات الثورة، تلتها القناة الوطنية الأولى وبنسبة 34%، ثم قناة حنبعل وبنسبة 17%، ثم قناة "فرانس 24" وبنسبة 7%، فالعربية بنسبة 4%.

الشكل (5): نسبة مشاهدة القنوات التلفزيونية من الذين أفادوا بأنهم اعتمدوا على التلفزيون لمتابعة مجريات الثورة



أما في ما يتعلق بالأسباب التي أوردها المستجيبون بوصفها أسباباً للثورة التونسية، فقد أفادت أكثرية التونسيين (حوالي ثلثي المستجيبين) بأن أهم سبب للثورة التونسية هو المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، في ما رأى ما نسبته 17% أن

محرارة الفساد هو السبب الأهم للثورة التونسية، وأفاد 14% أنّ المطالبة بالحريّات المدنيّة والسياسيّة والتحرر من القمع هو السبب الأهم، كما أفاد 4% بأنّ السبب الأهم هو استبدال نظام بن علي بنظام إسلامي.

أمّا في ما يتعلّق بتحديد أهم ثاني سبب للثورة التونسية، فقد أفاد حوالي نصف المستجيبين (45%) بأنه محاربة الفساد، واعتبر 29% من المستجيبين أنّ ثاني أهم سبب للثورة هو المطالبة بالحريّات المدنيّة والسياسيّة والتحرر من القمع.

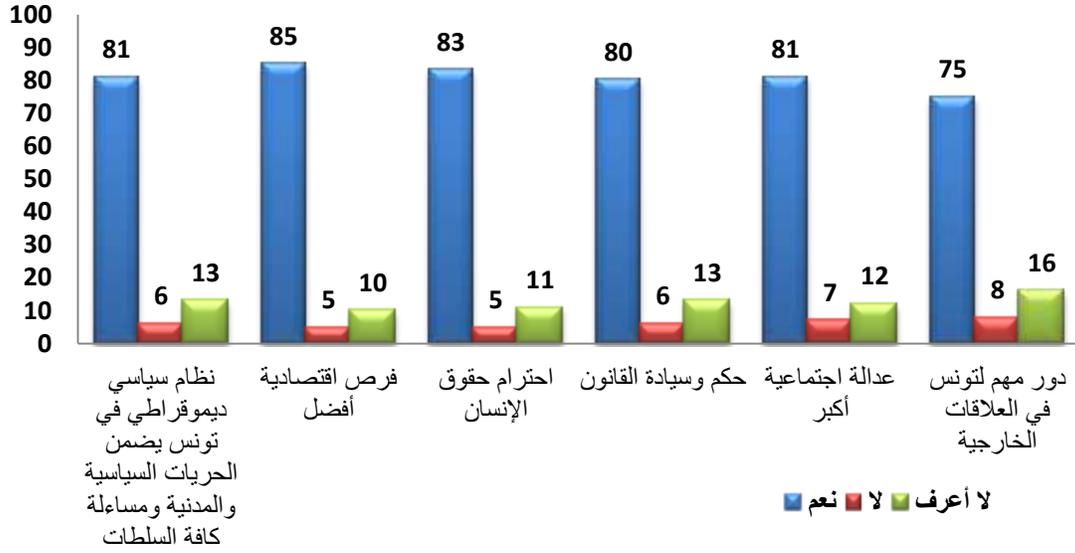
وفي هذا السياق، فإنّ التونسيين يرون أنّ هنالك ثلاثة أسباب رئيسيّة لثورتهم على نظام بن علي، وهي: المطالبة بتحسين الظروف الاقتصاديّة؛ ومحاربة الفساد؛ والمطالبة بالحريّات المدنيّة والسياسيّة والتحرر من القمع.

الجدول (2): أهم سبب للتظاهرات في الثورة التونسية وثاني أهم سبب %

السبب	أهم سبب للثورة التونسيّة %	ثاني أهم سبب للثورة التونسيّة %
المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصاديّة	63	18
محرارة الفساد	17	45
المطالبة بالحريّات المدنيّة والسياسيّة والتحرر من القمع	14	29
استبدال نظام بن علي بنظام إسلامي	4	5
الاعتراض على سياسات تونس المؤيدة للغرب	0.1	1
لا أعرف/ رفض الإجابة	2	1

ويجب التونسيون الأمل في أنّ الثورة ستحقق أهدافها؛ فقد أفاد أكثرية المستجيبين بأنّ تونس ستنجح في تحقيق نظام ديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق فرص اقتصاديّة أفضل، وعدالة اجتماعيّة، وموقع أفضل لتونس في العلاقات الدوليّة. والجدير بالملاحظة أنّ نسبة الذين لا يعتقدون أنّها ستنجح في تحقيق أهدافها كانت محدودة للغاية، وتتراوح بين 5 - 8%.

الشكل (6): المستجيبون الذين أفادوا بأن تونس سوف تنجح في تحقيق مجموعة من القضايا



القسم الثاني: موضوعات عامة واقتصادية

هدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على آراء التونسيين وتقييمهم للوضع العام في تونس والقضايا الراهنة؛ من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية، وبخاصة بعد نجاح الثورة التونسية.

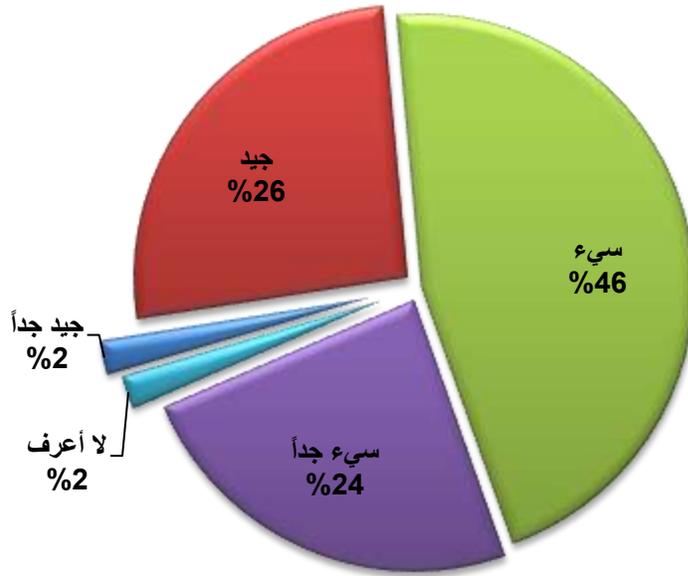
لقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن الوضع الاقتصادي (من فقر؛ وبطالة؛ وارتفاع أسعار) يمثل التحدي الأهم الذي يواجه البلاد من وجهة نظر التونسيين في المرحلة الحالية، ونسبة 68%، تلته قضية الفساد المالي والإداري؛ إذ أفاد 13% من المستجيبين على أنه التحدي الأهم، ثم تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي بنسبة 8%. في حين أن نسبة الذين أفادوا أن أهم تحدي يواجه البلاد هو "تحقيق التحوّل الديمقراطي" و"إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بحرية ونزاهة" قد بلغت 2% و1% فقط على التوالي.

وعند سؤال المستجيبين عن ثاني أهم تحدّي يواجه البلاد في المرحلة الحالية، فقد أفاد 22% أن "تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي" يمثل أهم ثاني تحدّي، وقضية الفساد المالي والإداري بنسبة 20%، ثم إعادة الأموال المنهوبة بنسبة 15%. أمّا في ما يتعلق بـ "إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بحرية ونزاهة"، فقد أفاد 13% أنها تمثل ثاني أهم تحدّي، ونسبة 6% لـ "تحقيق التحوّل الديمقراطي". إن جميع التحديّات التي أوردها التونسيون بعد ثمانية أشهر من انتصار الثورة هي انعكاس لتحديّات المرحلة الانتقالية في تونس؛ ولا شك في أن التركيز على الظروف الاقتصادية له ما يسوّغه، وبخاصة في ضوء تراجع الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، وقطاع السياحة بصفة خاصة، في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي كانت سمة المرحلة الانتقالية، ولذلك فإنه ليس من المفاجيء أن تكون الأوضاع الاقتصادية على رأس تحديّات المواطنين، وبخاصة في ظل استقرار العملية السياسية؛ فقد تم إجراء هذا الاستطلاع قبيل أسابيع عدّة من انتخابات المجلس التأسيسي الذي يمثّل محطة أساسية لتأسيس نظام سياسي جديد من خلال صياغة دستور جديد وإفراز رئيس للجمهورية وحكومة؛ أي أن العملية السياسية الضابطة للمرحلة الانتقالية كانت واضحة المعالم من خلال التزام الحكومة والقوى السياسية بأجندة التحوّل السياسي. وكما مرّ سابقاً، فتكاد تكون التحديّات التي أوردها المستجيبون هي جزء من الأسباب التي فسروا فيها قيام الثورة التونسية.

وعلى كثرة التحديّات التي تواجه البلاد، فإن التونسيين يجهوم الأمل في أن الدولة ستكون قادرة على معالجة هذه التحديّات خلال السنوات الخمسة القادمة؛ إذ أفاد 6% من المستجيبين فقط بأنّ الدولة لن تكون قادرة على معالجة التحديّات التي تواجه بلادهم على الإطلاق.

أمّا في ما يختصّ بتقييم التونسيين للأوضاع الاقتصادية في تونس، فقد كان تقييماً سلبياً؛ إذ أفاد 70% بأنه "سيء" أو "سيء جداً"، مقابل 28% أفادوا بأنه "جيد" أو "جيد جداً". لكن مقابل هذا التقييم السلبي، فإن هنالك توقعات إيجابية جداً للوضع الاقتصادي في تونس خلال (3-5 سنوات القادمة)؛ إذ أن 78% توقعوا بأن يكون الوضع "أفضل بكثير" أو "أفضل بقليل"، مقابل 6% فقط أفادت بأنه سيكون "أسوأ بقليل" أو "أسوأ بكثير" مما هو عليه الآن، وكان هنالك ما نسبته 10% من المستجيبين الذين أفادوا بأنّ الوضع الاقتصادي لن يتغيّر كثيراً، وأنه سيبقى تقريباً كالوضع الحالي للبلاد.

الشكل (7): تقييم التونسيين للوضع الاقتصادي العام في بلدهم



وكان تقييم دخل أسر المستجيبين ومقدرتها على تغطية احتياجاتها متنسقا مع تقييمهم العام للأوضاع الاقتصادية؛ إذ أفاد 39% من التونسيين أن دخل أسرهم لا يغطي نفقات احتياجاتهم ويواجهون صعوبات كبيرة في تغطية احتياجاتهم، كما أفاد أيضاً 29% أن دخل الأسرة لا يغطي نفقات احتياجاتهم لكنهم يواجهون بعض الصعوبات؛ أي أن 68% من التونسيين يعيشون في حالة عوز، مقابل 7% فقط أفادوا بأن الدخل يغطي نفقات احتياجاتهم، ويستطيعون التوفير منه. وكما مرّ معنا سابقاً، فقد كانت أكثرية المستجيبين التونسيين تعتقد أن الثورة سوف تنجح في تحقيق فرص اقتصادية أفضل.

أما في ما يتعلق بالثقة بالناس وتقييم الظروف الأمنية، فقد أفاد ثلثي المستجيبين (62%) أنه لا يمكن الثقة في أغلبية الناس، مقابل 35% أفادوا أنه يمكن الثقة في أغلبية الناس. وبالنظر للظروف الأمنية واستقرار الأمن في تونس - التي جاءت ضمن أهم التحديات التي تواجه البلاد في المرحلة الحالية - فقد عبّر ما نسبته 34% بأنّ الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد أسرهم غير متوافرين: (26% أفادوا أنّ الأمن والسلامة الشخصية غير متوافرين، 8% أفادوا بأنهما غير متوافرين على الإطلاق)، بالمقابل فقد أفاد 66% أنهم يشعرون بأنّ الأمن والسلامة الشخصية متوافرين لهم ولأفراد أسرهم.

القسم الثالث: النظرة للديمقراطية

انقسم الرأي العام التونسي حول رؤيتهم ومفهومهم للديمقراطية؛ ففي حين أنّ 49% من المستجيبين أفادوا بأن أهم سمة للديمقراطية هي سمات تتعلق بالجوانب السياسية، مثل "الفرصة لتغيير الحكومة عبر الانتخابات" (27%)، و"حرية انتقاد الحكومة" و"المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين" بنسبة 11% لكل منهما، فإن القسم الثاني من الرأي العام التونسي (48%) أفادوا بأن السمة الأهم للديمقراطية هي سمات مرتبطة بجوانب اقتصادية؛ فقد أفاد 22% أنّ "توفير العناصر الأساسية مثل: الطعام؛ والسكن؛ والملبس لكل فرد" هي السمة الأهم للديمقراطية، و21% أفادوا أنّ "تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء" هي السمة الأهم، في حين أنّ 5% اختاروا "القضاء على الفساد المالي والإداري" على أنها الأهم. أما بالنسبة لثاني أهم سمة للديمقراطية من وجهة نظر المستجيبين، فقد طغت السمات الاقتصادية على السمات ذات الجوانب السياسية؛ إذ أفاد 61% على أنّ "توفير العناصر الأساسية مثل: الطعام؛ والسكن؛ والملبس لكل فرد" و"القضاء على الفساد المالي والإداري" و"تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء" هي ثاني أهم سمة، مقابل 37% للسمات الأخرى المتعلقة بالجوانب السياسية.

الجدول (3): أهم السمات للديمقراطية من وجهة نظر التونسيين

ثاني أهم سمة الديمقراطية %	أهم سمة الديمقراطية %		
26	22	توفير العناصر الأساسية مثل: الطعام؛ والسكن؛ والملبس لكل فرد	سمات ذات جوانب اقتصادية
10	21	تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء	
25	5	القضاء على الفساد المالي والإداري	
61%	48%	المجموع	
4	27	الفرصة لتغيير الحكومة عبر الانتخابات	سمات ذات جوانب سياسية
8	11	حرية انتقاد الحكومة بدون خوف	
25	11	المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين	
37%	49%	المجموع	
2	2	لا أعرف/ رفض الإجابة	

وفي ما يتعلق بتقبّل الشعب التونسي للديمقراطية، فقد أظهرت النتائج أنّ أغلبية التونسيين تؤيد الديمقراطية؛ إذ أفاد 70% من المستجيبين بأنّ "النظام الديمقراطيّ قد تكون له مُشكلاته لكنه أفضل من غيره"، وعارض 8% هذه العبارة، في حين أنّ 22% لم يبدوا رأياً. بالمقابل، فقد عبّر أكثرية التونسيين عن رفضهم لمقولات تشير إلى أنّ الأداء الاقتصادي ومستوى النظام والاستقرار وكفاءة الأداء في ظل الأنظمة الديمقراطيّة عادةً ما يكون غير جيّد.

ولا يتفاوت تأييد الديمقراطية بين التونسيين بشكلٍ كبير باختلاف المناطق، والمستويات التعليميّة، والفئات العمريّة؛ إذ إنّ نسبة المعارضة للديمقراطية عند فئة الشباب (26 – 35) هي الأقل بين الفئات العمريّة الأخرى، وبنسبة معارضة 7%.

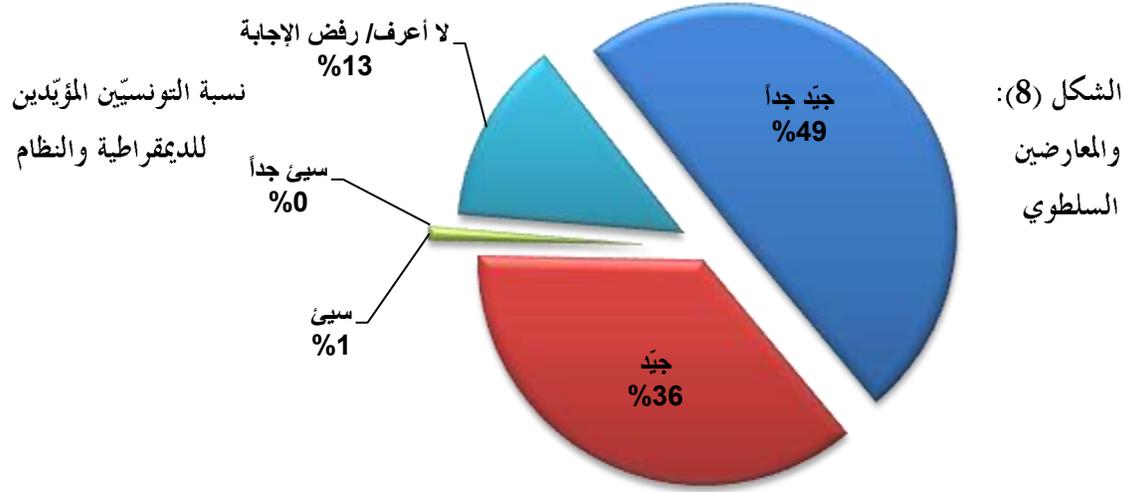
الجدول (4): المعارضون والمعارضون جداً للنظام الديمقراطي حسب المناطق والمستويات التعليميّة والفئات العمريّة %

حسب المناطق %				معارض أو معارض جداً للنظام الديمقراطي
ريف %		حضر %		
12		9		
المستويات التعليميّة %				
أقل من ثانوي %	ثانوي %	جامعي %	جامعي عالي %	
10	11	11	3	
الفئات العمريّة %				
18-25 %	26-35 %	36-45 %	46+ %	
12	7	11	11	

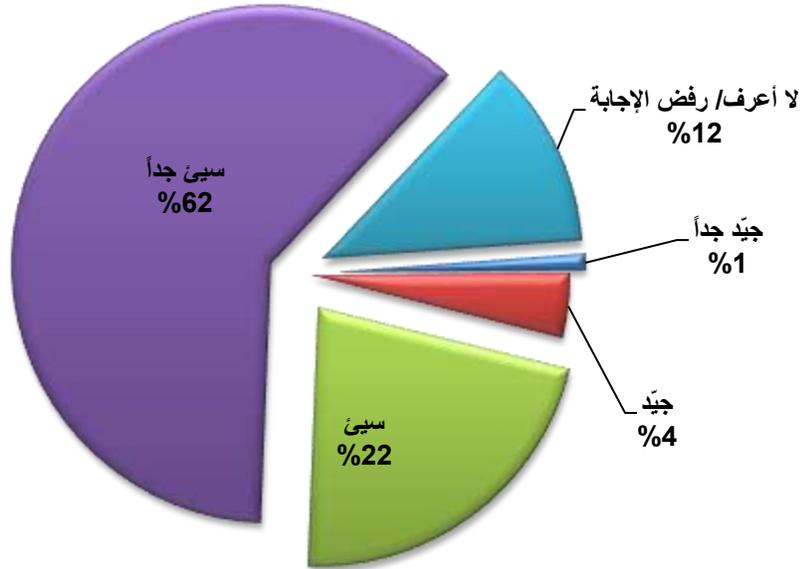
ولا يتراجع التأييد للديمقراطية عند إقحام موضوع الأمن؛ إذ أعرب 53% بأنّ عدم احترام حقوق الإنسان للحفاظ على الأمن غير مُبرّر على الإطلاق، في ما كانت نسبة الذين أفادوا بأنّه مُبرّر إلى درجة كبيرة 4%، و12% مُبرّر إلى درجة متوسطة، و15% مُبرّر إلى درجة قليلة؛ بمعنى أنّ الرأي العام لا يُفضّل مفهوم الأمن على الديمقراطية؛ أي أنّ الذين برروا عدم احترام حقوق الإنسان إلى درجة كبيرة ومتوسطة كانت نسبتهم 12%، وهي قريبة من نسبة الذين عارضوا النظام الديمقراطي 8%.

ويتكرّس انحياز الرأي العامّ التونسيّ للقيم الديمقراطيّة بتأييده الكبير للنظام الديمقراطي؛ إذ أفاد 85% من المستجيبين أنّ النظام السياسيّ الديمقراطيّ، الذي يوفر الحريات العامّة ويضمن المساواة في الحقوق المدنيّة والسياسيّة، ويتم تداول السلطة فيه ومحاسبة السلطة التنفيذيّة بشفافية، هو نظام "جيد" و"جيد جداً" لتطبيقه في تونس. بالمقابل، فقد أفاد ما نسبته 84% أنّ نظاماً سياسياً سلطوياً هو نظام "سيء" و"سيء جداً"، في ما أفاد 56% أنّ نظاماً تكنوقراطياً هو نظام "جيد" أو "جيد جداً".

نظام سياسي ديمقراطي



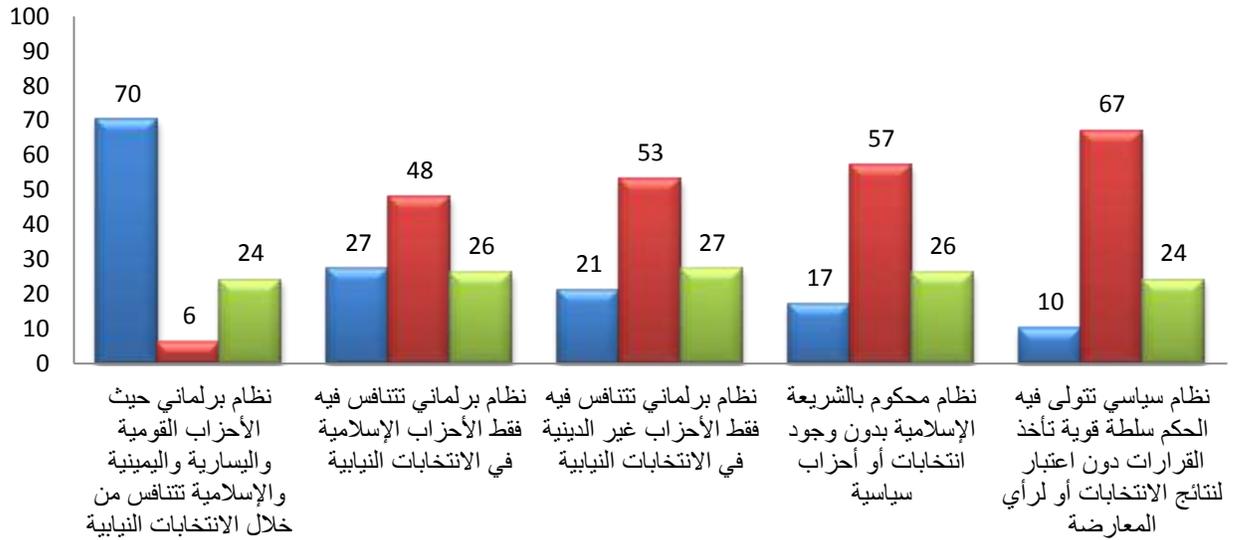
نظام سياسي سلطوي



وتُظهر نتائج الاستطلاع مدى رغبة التونسيين في تطبيق النظام الديمقراطي في بلادهم؛ إذ تمّ سؤال المستجيبين عن مدى ملاءمة بعض الأنظمة القائمة في الدول العربيّة المختلفة لتكون نظاماً سياسياً في تونس. وتبيّن بأنّ 70% من التونسيين ترى ملاءمة النظام الديمقراطي لتونس حيث تتنافس فيه جميع الأحزاب القوميّة واليسارية واليمينية والإسلاميّة من خلال الانتخابات النيابية، مقابل معارضة 6% فقط. وقد عبّرت الأغلبية أيضاً، وبنسبة 67%، عن رفضها للنظام السلطوي؛ لأنّه غير ملائم على الإطلاق لبلادهم.

من الجدير بالذكر أنّ الأنظمة البرلمانيّة التي تتنافس فيها الأحزاب الإسلاميّة فقط في الانتخابات حظيت على موافقة 27% من المستجيبين، مقابل معارضة 48%. وبالمقابل، فقد أفاد 21% أنّ الأنظمة البرلمانيّة التي تتنافس فيها الأحزاب غير الدينيّة فقط في الانتخابات البرلمانيّة هي الأكثر ملاءمة لتونس، ومعارضة 53%. واعتبر 17% من المستجيبين أنّ نظام الشريعة الإسلاميّة هو نظام ملائم لتونس. وفي ظل ما تشهده تونس من نقاش، وأحياناً استقطاباً، بين الذين يدعّون إلى العودة إلى الشريعة الإسلاميّة بوصفها أساساً للحكم، وبين الذين يرفضون آية مظاهر سياسيّة دينيّة، يبدو أنّ أكثرية الرأي العامّ ترفض هذين القطبين.

الشكل (9): مدى ملاءمة الأنظمة السياسيّة المختلفة القائمة في بعض الدول العربيّة لتكون نظاماً سياسياً في تونس



■ لا أعرف/ رفض الإجابة ■ غير ملائم على الإطلاق ■ ملائم (وبدرجات متفاوتة: ملائم جداً، ملائم، ملائم إلى حد ما)

من وجهة نظر المستجيبين

لا يعكس رأي المستجيبين الذين يوافقون على أنّ نظام الشريعة الإسلاميّة ملائم لتونس بأنهم غير مؤيدين للديمقراطية. كما لا يُعارض الذين يوافقون على أنّ الديمقراطية تتعارض مع الشريعة الإسلاميّة النظام الديمقراطي، بالإضافة إلى أنّ المؤيدين لأحزاب إسلاميّة لا يختلفون مع أولئك من مؤيدي الأحزاب غير الإسلاميّة في تأييدهم للديمقراطية.

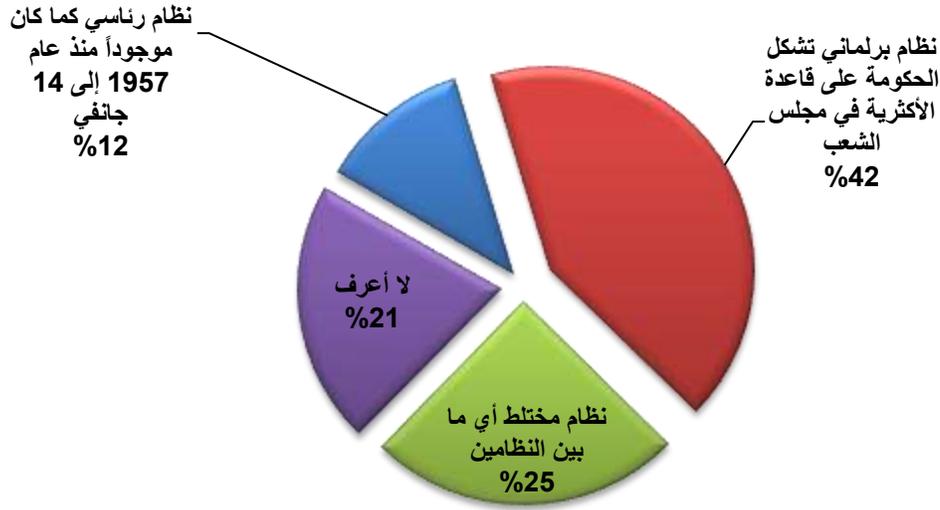
الجدول (5): المؤيدون والمعارضون للنظام الديمقراطي حسب اتجاهاتهم وآرائهم بمدى ملاءمة نظام الشريعة الإسلاميّة لتونس وحسب تأييدهم أو معارضتهم على أنّ الديمقراطية تتعارض مع الإسلام

مؤيد ومؤيد جداً للنظام الديمقراطي %	معارض ومعارض جداً للنظام الديمقراطي %	
92	8	نظام الشريعة الإسلاميّة غير ملائم
89	11	نظام الشريعة الإسلاميّة ملائم
84	14	المؤيدون لـ "أنّ الديمقراطية تتعارض مع الإسلام"
90	10	المعارضون لـ "أنّ الديمقراطية تتعارض مع الإسلام"

لقد شهد المجال العام في تونس نقاشاً حول طبيعة النظام السياسي الذي يجب أن تتبعه تونس في مرحلة ما بعد الثورة بدوافع عدم تكرار تجربة النظام السابق. وما زال هذا النقاش دائراً إلى الآن في تونس، وسوف يُحسم لحظة إقرار الدستور، على الرغم من التوافق على التشكيلة ثلاثية الأقطاب أو الترويكا التي تحكم تونس في المرحلة الانتقالية⁴. إن حوالي نصف الرأي العام يُفضّل نظاماً سياسياً برلمانياً، في حين يفضّل رُبع المستجيبين نظاماً مختلطاً، في ما كانت النسبة الأقل تؤيد نظاماً رئاسياً.

⁴ أثير انتخابات المجلس التأسيسي، فقد تم التأسيس لتقسيم السلطات والصلاحيات بين رئيس الجمهورية والحكومة والمجلس التأسيسي مع تركّز نفوذ أكبر لدى الحكومة على حساب الرئيس الذي له نهج العفو وله دور في السياسات الاقتصادية والخارجية.

الشكل (10) هل تفضل أن يكون النظام السياسي في تونس في المرحلة المقبلة ...



القسم الرابع: المواطنة والحقوق

تتجلى علاقة المواطن مع الدولة عبر مفهوم المواطنة المُمثلة بالحقوق والواجبات؛ مثل الشعور بالمساواة، والمشاركة في الأمور السياسيّة والنشاطات المدنيّة. وقد كان عدم الشعور بالمساواة والظلم والقهر واحداً من الأسباب التي أدت إلى تفجر الثورة التونسيّة؛ بل وقد أُطلق على الثورة التونسيّة مصطلح راج استعماله بأنها ثورة الكرامة حتى لا تُوصف بأنها ثورة على ظروف اقتصاديّة صعبة. وقد شهد المجال العامّ في تونس نقاشاً مهماً مفاده أنّ الدولة التي سوف تبنّيها الثورة يجب أن تعتمد المشاركة والمواطنة. ويبقى هذا الأمر تحدياً أمام النظام السياسيّ القادم؛ إذ ما زال 26% من الشعب التونسيّ يشعر بعدم المساواة على الإطلاق، و20% يشعر بالمساواة لكن بدرجة قليلة، على الرّغم من مرور ثمانية أشهر على الثورة التونسيّة - وقت إجراء الاستطلاع. أمّا في ما يتعلّق بالذين أفادوا بأنهم يشعرون بالمساواة بدرجة كبيرة، فقد بلغت نسبتهم 10% فقط، وأفاد 39% بأنهم يشعرون بالمساواة بدرجة متوسطة.

وعند تحليل نسب المستجيبين الذين أفادوا بعدم شعورهم بالمساواة، وذلك على المستويات التعليميّة والفئات العمريّة، اتّضح أنّ هذا الشعور لا يتباين بين الفئات العمريّة؛ فقد كانت فئة الشباب من عُمر 18 - 25 عاماً هم الأقل شعوراً بعدم المساواة بين أفراد المجتمع ونسبة 42%. إلا أن الشعور بعدم المساواة كان أعلى بين ذوي التعليم الثانوي؛ إذ أفاد ما نسبته 73% منهم بأنهم يشعرون بعدم المساواة أو المساواة بدرجة قليلة، وأقلّها من ذوي التعليم الجامعي المُستحدث

(3 سنوات جامعيّة)، بنسبة 38%. كما أن أكثر من نصف الذين هم من فئة ذوي التعليم الأقل من ثانوي أفادوا بشعورهم بعدم المساواة، وبنسبة مقاربة مع ذوي التعليم الجامعي العالي (4 سنوات جامعيّة فأكثر)⁵.

الجدول (6): نسبة المستجيبين الذين يشعرون بالمساواة إلى درجة قليلة والذين لا يشعرون بالمساواة على الإطلاق مع بقية المواطنين حسب المستويات التعليمية والفئات العمرية

المستويات التعليمية %				الذين يشعرون بالمساواة إلى درجة قليلة والذين لا يشعرون بالمساواة على الإطلاق
أقل من ثانوي %	ثانوي %	جامعي %	جامعي عالي %	
54	73	38	47	
الفئات العمرية %				
25-18 %	35-26 %	45-36 %	46+ %	
42	50	49	51	

وتعكس اتجاهات الرأي العام، حسب الأقاليم، اختلافات جوهرية في موضوع الشعور بالمساواة؛ ففي حين يتركز المستجيبون الذين يشعرون بالمساواة في ثلاثة أقاليم هي: إقليم تونس العاصمة (ويضم أربع ولايات)؛ وإقليم الوسط الشرقي (ويضم ثلاث ولايات ساحلية بالإضافة إلى ولاية صفاقس⁶)؛ وكذلك إقليم الشمال الشرقي (ويضم الميناء الرئيسي لتونس بترت وولاية نابل، إحدى الولايات السياحية). ومما لا شك فيه أنّ هذا الشعور يتركز بين سكان المناطق التي تخطى بحصّة أكبر من التنمية، كما هي الحال في تونس العاصمة والولايات الساحلية، بالإضافة إلى ما هو رائج شعبياً (وهو صحيح إلى حد بعيد) من أنّ الطبقة السياسية التي سيطرت على مقاليد الحكم منذ الاستقلال هي من تونس. مقابل ذلك؛ يتركز الشعور بعدم المساواة في الولايات الداخلية مثل: إقليم الوسط الغربي الذي انطلقت منه الثورة؛ وإقليم الشمال الغربي (المخاذي للجزائر) الذي شهد قصوراً تنموياً كبيراً؛ وكذلك ولايات إقليمي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي⁷. ومن المهم الإشارة إلى أن إقليم الشمال الغربي بالإضافة إلى إقليمي الجنوب كانت تعتبر معاقل للحركة اليوسفيّة التي تأسست في أعقاب انقسام الحزب الدستوري إلى تيارين انتصر ذلك الذي قاده الحبيب بورقيبة، وأقصى التيار الثاني بقيادة صالح بن يوسف الذي مثل الاتجاه المغاربي العربي.

⁵ ينقسم التعليم الجامعي في تونس إلى نظامين: الأول يعتمد على النظام الجامعي القديم الذي يُجيز من بينه بعد 5 سنوات جامعيّة؛ في حين أنّ نظام التعليم المُستحدث اقتصر على 3 سنوات جامعيّة للحصول على درجة جامعيّة، وما زالت تونس تطبّق النظامين بشكل متواز.

⁶ تُعتبر ولاية صفاقس أحد المراكز الصناعيّة الهامة خارج تونس.

⁷ ولاية قفصة هي أهم وأكبر ولايات هذا الإقليم، ولها تاريخ معروف في الانتفاضات الجهويّة؛ مثل ما حدث في العام 1979 و1984، وشهدت انتفاضة الحوض المنجمي في العام 2008.

الجدول (7): المستجيبون الذين يشعرون بالتساوي إلى درجة كبيرة ومتوسطة، وأولئك الذين يشعرون بالتساوي إلى درجة قليلة أو لا يشعرون بالتساوي على الإطلاق حسب الأقاليم%

درجة كبيرة ومتوسطة%	درجة قليلة ولا أشعر على الإطلاق%	
63	37	إقليم تونس
58	42	إقليم الوسط الشرقي
52	48	إقليم الشمال الشرقي
46	54	إقليم الجنوب الغربي
42	58	إقليم الجنوب الشرقي
41	60	إقليم الشمال الغربي
39	61	إقليم الوسط الغربي

كما يُترجم عدم الشعور بالمساواة عند المستجيبين بارتباطه مع أبسط حقّ من حقوق المواطن؛ وهو سهولة الوصول إلى الجهات المعنية في الدولة عندما تكون حقوق المواطن مهضومة؛ إذ أفاد 55% من المستجيبين بأن الوصول إلى المعني بالأمر عندما تكون حقوقهم مهضومة هو أمرٌ صعب أو صعب جداً. وعند ربط هذه النسبة بمدى شعورهم بالمساواة؛ فقد أظهرت النتائج أنّ 78% من الذين أفادوا أنهم لا يشعرون بالتساوي مع بقية المواطنين على الإطلاق، أكدوا أنه كان صعباً أو صعباً جداً عليهم الوصول إلى المعني بالأمر عندما تكون حقوقهم مهضومة، وهو أقل من أولئك الذين قالوا إنهم يشعرون بالتساوي.

الجدول (8): الشعور بالمساواة لدى المستجيبين الذين أفادوا بأن الوصول إلى المعني بالأمر صعب أو صعب جداً عندما تكون حقوقهم مهضومة%

الشعور بالتساوي مع بقية المواطنين%		
درجة كبيرة ومتوسطة%	درجة قليلة ولا أشعر على الإطلاق%	
68	78	الذين أفادوا بأن الوصول إلى المعني بالأمر عندما تكون حقوقهم مهضومة صعب أو صعب جداً
32	22	الذين أفادوا بأن الوصول إلى المعني بالأمر عندما تكون حقوقهم مهضومة سهل أو سهل جداً

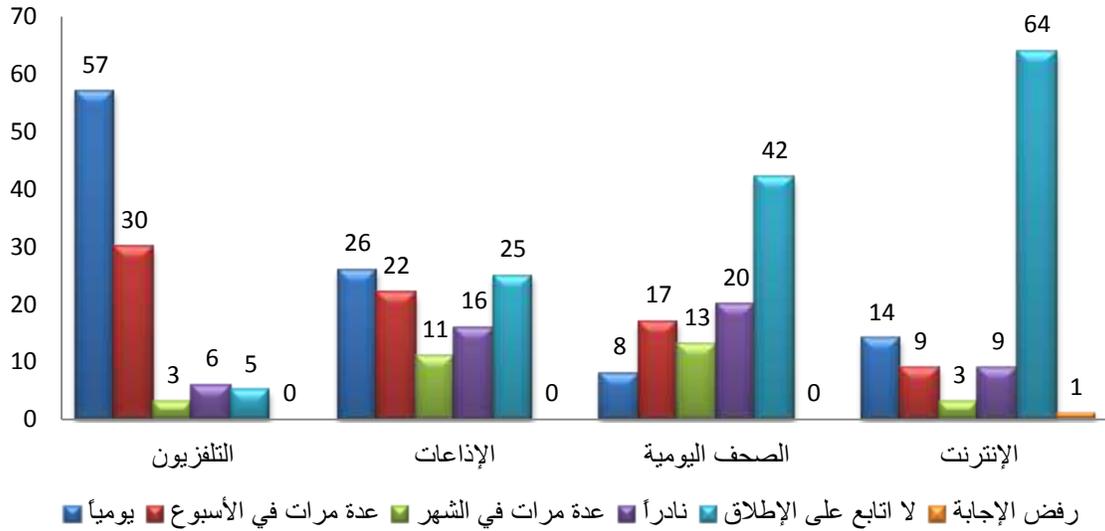
● الاهتمام بالسياسة:

إنّ التعبير عن المواطنة يتمّ من خلال المشاركة السياسيّة للفرد؛ إمّا بممارسة نشاطات سياسيّة ومدنيّة أو الاهتمام ومتابعة الأحداث السياسيّة بشكل عام. وقد هدف هذا الاستطلاع للتعرف على مدى ارتباط التونسيين بالأحداث السياسيّة وانخراطهم في مجرياتها، وبخاصّة أنّ العام 2011 أصبح يمثّل عام الوعي السياسي إثر الربيع العربي الذي بدأ من تونس وامتد لدول عربيّة أخرى.

وعليه، فقد أفاد 76% من المستجيبين أنّهم مهتمّون بالسياسة (مهتمّون جداً، أو مهتمّون، أو مهتمّون قليلاً)، مقابل 23% أفادوا بأنهم غير مهتمّين بمتابعة المجرىات السياسيّة بشكل عام. وعلى الرّغم من النسبة المرتفعة للذين أفادوا باهتمامهم بالسياسة؛ فقد وافق ووافق بشدّة ما نسبته 78% من المستجيبين على العبارة التي تفيد بأنه "في بعض الأحيان، السياسة تكون معقّدة بحيث لا أستطيع أن أفهم ما الذي يجري"، وقد يكون ذلك بسبب المرحلة الانتقاليّة التي أدت إلى زيادة الزخم والنقاش السياسي، وأحياناً الاستقطاب بعد أن كان النقاش السياسي مُعيّياً أو مُقتصرّاً على فئات مُحدّدة.

وعند سؤال المستجيبين عن مصادر متابعتهم للأخبار السياسيّة بشكل عام؛ فقد حصلت المحطات التلفزيونيّة والإذاعيّة على أعلى نسب بوصفها أكثر المصادر التي يستخدمها التونسيون لمتابعة الأخبار السياسيّة، وذلك إمّا بشكل يومي أو مرات عدّة في الأسبوع، وبنسبة 87% للتلفزيون و48% للإذاعات. بالمقابل، فقد أفاد ما نسبته 64% من المستجيبين أنّهم لا يتابعون الأخبار السياسيّة من خلال الإنترنت، على الرّغم من أنّ أحد مسمّيّات الثورة التونسيّة – ولاحقاً العربيّة – على أنّها "ثورة الإنترنت" إثر انتشار استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في الدعوة للثورة ومتابعة أهمّ المجرىات السياسيّة بعيداً عن الانحياز الإعلامي في المصادر الإعلاميّة الأخرى.

الشكل (11): مصادر الحصول على الأخبار السياسيّة



• المشاركة السياسيّة:

إنّ نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية الأخيرة في تونس - التي حرت في العام 2009 - كانت منخفضة، وبمشاركة 28% فقط، وذلك في ظل غياب الشعور بالتمثيل الحقيقي لرغبات المواطنين بوجود سلطة دكتاتورية انتزعت حرية المواطنين وحقوقهم في جميع مجالات الحياة السياسيّة والعامة، بالإضافة إلى الشعور العام بأنّ من يصل للبرلمان مع غياب ديمقراطيّة حقيقية هو ليس بالضرورة من يمثّل المواطنين⁸. بالطبع، فإنّ هذه النسبة المنخفضة أيضاً مرتبطة بحقيقة أنّ المواطنين ياعدون بينهم وبين النظام السابق ومؤسساته، وينعكس ذلك أيضاً في آراء المستجيبين بالعبارة القائلة إنّ "القادة السياسيين يهتمون بحاجات المواطنين العاديين"؛ إذ عارضت أغلبية المستجيبين هذه العبارة بنسبة 59%.

وتختلف المشاركة السياسيّة من خلال الفضاء الإلكتروني عن نسبة المشاركة الفعلية على أرض الواقع؛ إذ يستخدم 34% من المستجيبين الإنترنت بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري - 39% منهم يستخدمونه للتعرف على نشاطات سياسيّة تجري في تونس، و36% للتعرف على وجهات نظر سياسيّة معارضة. أمّا في ما يتعلّق بالتعبير عن آرائهم السياسيّة ووجهات نظرهم في قضايا سياسيّة من خلال الإنترنت؛ فقد بلغت نسبتهم 27% ممن يستخدمون الإنترنت (أي 10% من نسبة المستجيبين الكلية).

⁸ وبخاصّة في ظل قانون الانتخاب الذي كان سائداً ليحابي الحزب الحاكم والأحزاب التي يقبل النظام بالتصريح لها.

وفي ما يتعلّق بالفئات الأكثر استخداماً للإنترنت لأُمور سياسيّة، فإنّ النسب لا تتفاوت كثيراً باختلاف التحصيل العلمي، إلاّ أنّ الفئات الشبائيّة التي تتراوح أعمارها بين 18 - 25 عاماً هي الأكثر نشاطاً على الإنترنت للمشاركة بأُمور سياسيّة؛ إذ إن 41% ممن يستخدمون الإنترنت من أجل التعبير عن آرائهم السياسيّة هم من هذه الفئة الشبائيّة. وترتبط هذه النسب بشكل كبير مع ما شهدته الثورة التونسيّة من انخراط فئة الشباب في الأُمور السياسيّة، وبخاصة من خلال المواقع الإلكترونيّة والتواصل الاجتماعي.

القسم الخامس: القيم الدينيّة

يُنقش هذا القسم اتجاهات الرأى العامّ التونسيّ نحو دور الدين في الحياة العامّة. ويكتسب دور الدين ومكانته في الحياة الاجتماعيّة والعامّة أهميّة بالغة بعيد الثورة التونسيّة، فسرعان ما أصبح التعبير عن الممارسات الدينيّة واحداً من العلامات الفارقة على انتصار الثورة، وشهد المجال العام نقاشاً حيويّاً، وأحياناً حالات من الاستقطاب، في ما يتعلّق بدور الدين في الحياة العامّة في أعقاب انهيار النظام السابق الذي أكّد - منذ استقلال تونس - على مظاهر علمانيّة ومدنيّة للدولة، وبخاصة في إطار قوانين الأحوال الشخصيّة غير المُتمددة على أُسس الشريعة الإسلاميّة، وما لبث في نهاية السبعينيّات من القرن الماضي أن قن وراقب إبراز المواطنين لمظاهر دينيّة بالتوازي مع صعود التنظيمات الإسلاميّة السياسيّة⁹. وتكرّس هذا النقاش في ظل التوقعات بفوز حركة النهضة الإسلاميّة في الانتخابات (وبالفعل فقد فازت بأكثر عدد من المقاعد) ومواقف المجموعات العلمانية اليساريّة، وكذلك المجموعات العلمانية المناهية بالحفاظ على مدنيّة الدولة.

يُعرّف أكثرية التونسيّين أنفسهم بأنهم متديّنون أو متديّنون إلى حدٍ ما؛ إذ أفاد بذلك 76% من المستجيبين: (19% متديّنين و57% متديّنين إلى حدٍ ما)، مقابل ما نسبته 22%، وهي نسبة ملحوظة مقارنة بدول أخرى في المنطقة العربيّة، أفادوا بأنهم غير متديّنين. بالطبع، يبقى هذا تعريفاً ذاتياً من قبل المُستجيبين، إلاّ أنّ هذا التعريف لأكثرية المُستجيبين بتديّنهم لا يودّي إلى القول إنّ الرأى العامّ التونسيّ يَحمل نظرة دينيّة في مواقفه نحو قضايا في الحياة العامّة؛ إذ أيد 68% من المستجيبين مبدأ فصل الممارسات الدينيّة عن الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة، مقابل معارضة 19%. كما أكّد 65% على رفضهم بأن تكون الحقوق السياسيّة لغير المسلمين في بلدٍ مسلم أقل من الحقوق السياسيّة للمسلمين، مقارنةً مع 14% وافقوا على ذلك؛ هذا يعني أنّ أغلبية الرأى العامّ التونسيّ ترى أنّ الدين هو مسألة شخصيّة لا تتحوّل إلى أساس تحديد مبادئ المساواة في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة، بما يضمن المساواة في الحقوق بين جميع أفراد المجتمع.

ومما لا شك فيه أنّ مواقف التونسيّين الذين عرّفوا أنفسهم بمتديّنين تجاه الموافقة على اعتبار الممارسات الدينيّة أهما ممارسات خاصّة مقارنة مع أولئك من المتديّنين إلى حدٍ ما وغير المتديّنين؛ إذ وافق بشدّة 27% من المتديّنين على تفريق الممارسات الدينيّة عن الحياة الاجتماعيّة، مقابل 40% و37% من المتديّنين إلى حدٍ ما وغير المتديّنين.

⁹ من المهم الإشارة إلى أنّ السنوات العشرة الأخيرة من حكم بنّ علي شهدت استخداماً أوسع من قبل النظام السياسي للدين، وبخاصة في إطار إذاعة الزيتونة الدينيّة التي رعاها صخر الماطري، أحد أنسباء زين العابدين بنّ علي.

الجدول (9): نسبة المستجيبين الذين أبدوا مبدأ فصل الممارسات الدينيّة عن الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والذين عارضوه حسب درجة تديّنهم %

الممارسات الدينية هي ممارسات خاصّة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية %				
أوافق بشدّة %	أوافق %	أوافق بشدّة %	أعارض %	أعارض بشدّة %
27	46	21	6	متديّن
40	38	19	3	متديّن إلى حدّ ما
37	47	14	3	غير متديّن

• علاقة الدين ببعض القضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة من وجهة نظر الرأى العامّ التونسيّ:

أمّا في ما يتعلّق بأثر الدين على بعض القضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تتأثّر ببعض التفسيرات الدينيّة؛ مثل: المشاركة في اليانصيب والفوائد البنكيّة - التي يدور حولها جدل من الناحية الدينيّة - بالإضافة إلى العوامل المعيقة للزواج، وقضيّة عدم ارتداء المرأة للحجاب مقابل ارتدائها ملابس محتشمة؛ فقد بيّنت نتائج الاستطلاع أنّ 49% من المستجيبين يرفضون، من حيث المبدأ، المشاركة في اليانصيب، مقابل 34% أبدوا عدم ممانعتهم من المشاركة. ومن الواضح ارتباط الدين مع مدى تقبّل الناس لفكرة المشاركة في اليانصيب؛ إذ أفاد 71% من المتديّنين بأنهم يرفضون المشاركة في اليانصيب من حيث المبدأ، كما عبّر 54% من الذين وصفوا أنفسهم بالمتديّنين إلى حدّ ما أيضاً عن رفضهم المشاركة من حيث المبدأ.

الجدول (10): نسبة إقبال المستجيبين للمشاركة في اليانصيب حسب درجة تديّنهم %

إذا كان هنالك يانصيب وأتيحت لك فرصة المشاركة، فهل تشتري بطاقة؟ %				
نعم بالتأكيد %	نعم %	لا لأنني لن أربح %	أرفض المشاركة من حيث المبدأ %	
6	19	4	71	متديّن
13	21	12	54	متديّن إلى حدّ ما
18	33	11	38	غير متديّن

أمّا في ما يتعلّق بالفوائد البنكيّة، فقد انقسم الرأى العامّ التونسيّ في هذه القضية؛ إذ أفاد ثلث المستجيبين (36%) موافقتهم بالسّماح للبنوك باستخدام الفوائد البنكيّة نظراً لمتطلّبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، مقابل معارضة 34% على ذلك، في حين أنّ 30% لم يبدوا رأيهم في هذه القضية. إنّ فكرة قبول السّماح للبنوك باستخدام الفوائد البنكيّة تحظى بموافقة 39% من المتديّنين، مقابل معارضة 61% منهم. في ما وافق (51%) من المستجيبين المتديّنين إلى حدّ ما،

مقابل معارضة (49%). وكانت نسبة الموافقين من غير المتدينين 64%، مقابل معارضة 36% في صورة تعكس ارتباطا واضحا للتدين في المواقف من الفوائد البنكية.

الجدول (11): نسبة تأييد ومعارضة المستجيبين للسماح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية حسب درجة تدينهم %

لمتطلبات الاقتصاد الحديث أن يسمح للبنوك باستخدام الفوائد %		
أعارض بشدة وأعارض %	أوافق بشدة وأوافق %	
61	39	متدين
49	51	متدين إلى حد ما
36	64	غير متدين

أما في ما يتعلق بحجاب المرأة في تونس، وهو أحد المظاهر الاجتماعية والدينية¹⁰ التي ازدادت خلال العشر سنوات الماضية؛ فإن الرأي العام التونسي لا يرى ضرورة لارتداء المرأة الحجاب إذا ما كانت ترتدي ملابس محتشمة. وعليه، فإن 80% من المستجيبين أيدوا أنه "يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب"، مقابل معارضة 11%. وعلى الرغم من موافقة أكثرية المتدينين الذين وافقوا على هذه العبارة بنسبة 73%، إلا أن أكثر من ربعهم عارضوها، مقابل معارضة أقل من 10% من جمهور المتدينين إلى حد ما وغير المتدينين.

الجدول (12): المستجيبون الذين عرفوا أنفسهم بأنهم متدينون ومتدينون إلى حد ما وآرائهم تجاه ارتداء المرأة ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب %

يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب %		
أعارض بشدة وأعارض %	أوافق بشدة وأوافق %	
27	73	متدين
8	92	متدين إلى حد ما
9	91	غير متدين

وفي السياق الاجتماعي وارتباطه بالأمور الدينية، فإن عدم صلاة الشخص لا تشكل عائقاً على الإطلاق أمام موافقة المستجيبين على زواجه/ زواجها من ابنتهم/ ابنهم/ أختهم/ أخيهم؛ وبنسبة 44%، إلا أن كون الشخص من ديانة أو مذهب آخر، فإنه يشكل عائقاً وبدرجة كبيرة لـ 73% من التونسيين.

¹⁰ المقصود هنا ليس اللباس التقليدي التونسي (السفساري) الذي يقتضي حكماً تغطية رأس المرأة، وإنما الحجاب الحديث الذي كان شبه ممنوع خلال عقد الثمانينيات وبعض عقد التسعينيات في تونس.

• الدين والمجال السياسي:

أمّا على صعيد دور الدين في الحياة السياسيّة، فقد تعرّف الاستطلاع على مدى قبول الرأي العامّ التونسي لأن يكون لرجال الدين دوراً في القضايا السياسيّة إضافة إلى تفضيلهم لكيفيّة سن القوانين.

فقد تمّ سؤال المستجيبين عن آرائهم ومواقفهم تجاه تأثير رجال الدين في القرارات الحكوميّة وفي كيفيّة تصويت الناخبين؛ أي ارتباط الدين والسياسة من خلال رجال الدين. وعليه؛ فقد عارض ما نسبته 63% من التونسيين تأثير رجال الدين – من أئمة، وخطباء، وقساوسة – في القرارات الحكوميّة، مقابل موافقة 21% على ذلك. كما أنّ الرأي العامّ التونسي يعارض تأثير رجال الدين في كيفيّة تصويت الناخبين، ونسبة 69%.

ولا تتأثر آراء المستجيبين ودرجة تديّنهم تجاه دور رجال الدين في القرارات الحكوميّة أو كيفيّة تصويت الناخبين؛ إذ أنّه ونسبة 63% من الذين أفادوا بأنهم متديّنون قد عارضوا أن يؤثر رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) في قرارات الحكومة، مقابل موافقة 37% منهم على ذلك. أمّا بالنسبة لدورهم في التأثير في قرارات الناخبين في التصويت، فإن ثلثي المتديّنين، و82% من المتديّنين إلى حدّ ما، يعارضون تأثير رجال الدين في كيفيّة تصويت الناخبين.

الجدول (13): مواقف المتديّنين والمتديّنين إلى حدّ ما تجاه تأثير رجال الدين في قرارات الحكومة وكيفية تصويت

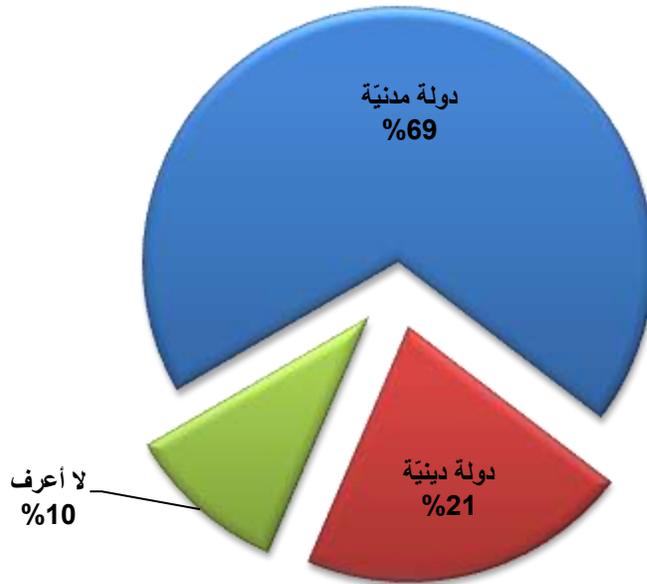
الناخبين %

أن يؤثر رجال الدين في قرارات الحكومة %		
أعارض بشدّة وأعارض %	أوافق بشدّة وأوافق %	
63	37	متديّن
77	23	متديّن إلى حدّ ما
78	22	غير متديّن
يجب على رجال الدين أن لا يؤثروا في كيفية تصويت الناخبين %		
أعارض بشدّة وأعارض %	أوافق بشدّة وأوافق %	
25	75	متديّن
19	81	متديّن إلى حدّ ما
28	72	غير متديّن

أمّا في ما يتعلق بسنّ القوانين وصياغتها، وبخاصّة أنّ تونس تترقّب مرحلة كتابة الدّستور الجديد، فإنّ أغلبيّة التونسيين يؤيّدون أنّه يجب على الحكومة والبرلمان اتّباع مبدأ سنّ القوانين حسب رغبات المواطنين بالدرجة الأولى، ونسبة 79%، مقابل معارضة 12% على ذلك. ونسب متقاربة، فقد أيد 76% من المستجيبين على أن تتم صياغة القوانين

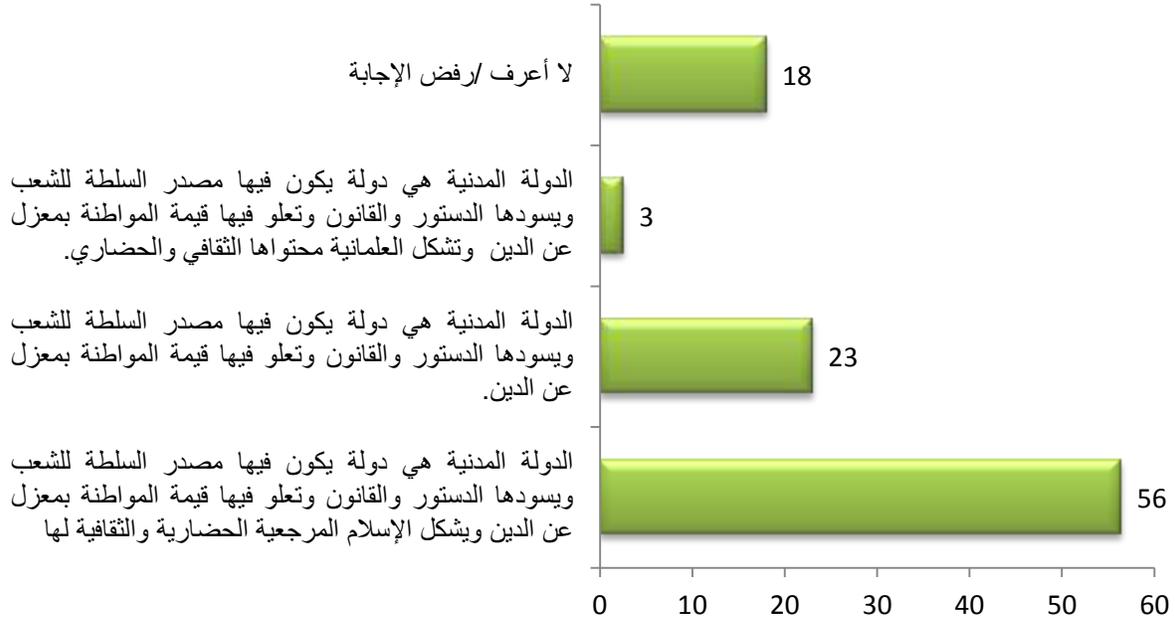
حسب رغبات المواطنين في بعض الموضوعات وأن تسنّ حسب الشريعة الإسلامية في بعض الموضوعات الأخرى، مقابل معارضة 12% أيضاً. أما في ما يتعلّق بسنّ القوانين حسب الشريعة الإسلامية، فقد أفاد 56% من المستجيبين بموافقتهم على هذا المبدأ في سنّ القوانين، مقابل معارضة 30%. إن القول بأنّ هذا بحدّ ذاته يعكس ميلاداً واضحاً لمصلحة الشريعة الإسلامية في المجتمع يبقى ادّعاءً سطحيّاً؛ إذ إن موافقة أكثر من نصف المستجيبين في تونس على أن تكون القوانين مستندة إلى الشريعة الإسلامية هي عبارة حيادية؛ بل يمكن أن تكون جذابة للرأي العام. ومن المفيد إدراج اتّجاهات الرأي العامّ التونسي لطبيعة الدولة القادمة التي يتوقون إليها؛ إذ تُشير النتائج إلى أنّ أكثرية التونسيين تؤيد الدولة المدنيّة، مقابل تيارٍ يُمثّل حوالي خمس المستجيبين يؤيد أن تكون الدولة دولةً دينيّةً؛ وهو ما يساوي نسبة الذين عرفوا أنفسهم بمتديّنين.

الشكل (12): هل تفضل أن تكون الدولة ...



ومفهوم الدولة المدنيّة للتونسيين هو مفهوم غير مُلتبس؛ إذ أنه يعتمد لدى 56% من المستجيبين على مبدأ المواطنة بمعزل عن الدين، في الوقت نفسه الذي يمثّل فيه الإسلام مرجعيّة حضاريّة وثقافيّة، في حين فضّلت ما نسبته 23% دولة مدنيّة تعلق فيها قيمة المواطنة وتكون بمعزل عن الدين وبدون أن يكون الإسلام مرجعيّة حضاريّة وثقافيّة، في ما يرى 3% أنّ المرجعيّة لتلك الدولة يجب أن تكون العلمانيّة.

الشكل (13): أيّ من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك بشأن الدولة المدنية؟



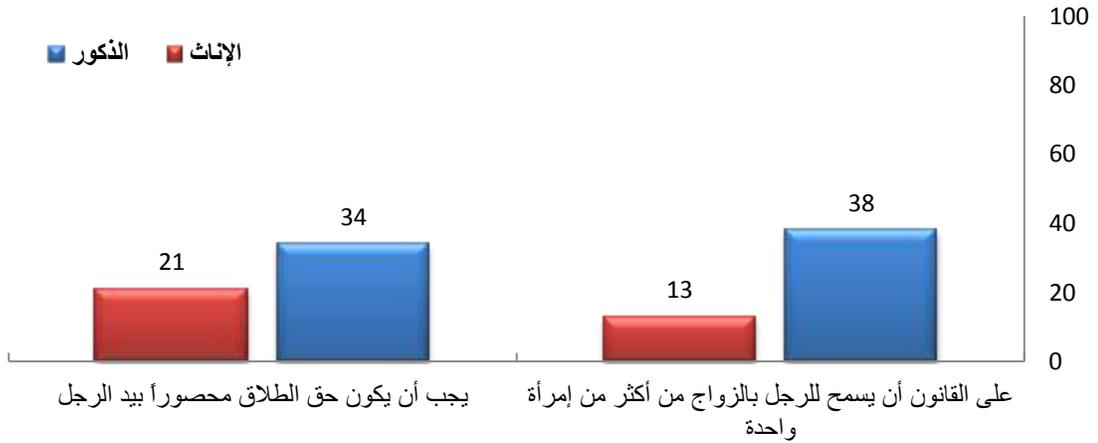
القسم السادس: دور المرأة في المجتمع والعمل السياسي

إنّ مسألة حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، سواء أكان ذلك من خلال المساواة الاجتماعية أم بالمساواة في العمل السياسي، هي مسألة في غاية الأهمية ولها ارتباط أساسي بمفهوم المواطنة ومعبّر لمدى تطبيقها. ومما لا شك فيه أنّ مساواة المرأة بالرجل في المجتمع التونسي قد قطعت أشواطاً كبيرة مقارنةً مع المجتمعات العربية الأخرى؛ فالمرأة التونسية تمتلك حقاً مساوياً للرجل في الطلاق ضمن إطار مجلة الأحوال الشخصية المعتمدة على القانون المدني، كما أنّ تعدد الزوجات في تونس محظور. وقد شهدت الحياة السياسية في تونس مكاسب أساسية للمرأة؛ سواء أكان ذلك على صعيد العمل السياسي أم على صعيد الحقوق الاجتماعية. إنّ سقوط نظام بن علي قد فتح الحوار حول موضوع المرأة في تونس وحقوقها، وبخاصة في ظلّ التخوّف من رواج حركة النهضة الإسلامية وازدياد شعبيتها. ومن المهم الإشارة إلى أنّ قانون انتخاب المجلس التأسيسي فرض على اللوائح الانتخابية أن يكون نصفها من النساء بحيث يكون الترتيب بالتناوب.

وقد هدف هذا الاستطلاع إلى قياس توجهات الرأي العام التونسي في ما يتعلّق بموقع المرأة في المناصب السياسية العليا، ودورها في الحياة العملية والاجتماعية. وعليه، فقد أظهرت النتائج أنّ 72% من المستجيبين قد عارضوا أو عارضوا بشدّة العبارة التي تفيد بأنّ "التعليم الجامعي للأولاد أهمّ من التعليم الجامعي للبنات"، مقابل تأييد 26% للعبارة نفسها. وبالتّسبة لعمل المرأة، فإنّ التونسيين يؤيدون عمل المرأة المتزوجة خارج بيتها، وبنسبة 88%، إضافةً إلى أنّ 81% يرون أنه يجب أن تحصل النساء على فرص عملٍ مساوية للرجل؛ وجاءت نسبة التأييد من الإناث على ذلك أعلى من تأييد الذكور، وبنسبة 91% مقابل 72% للذكور.

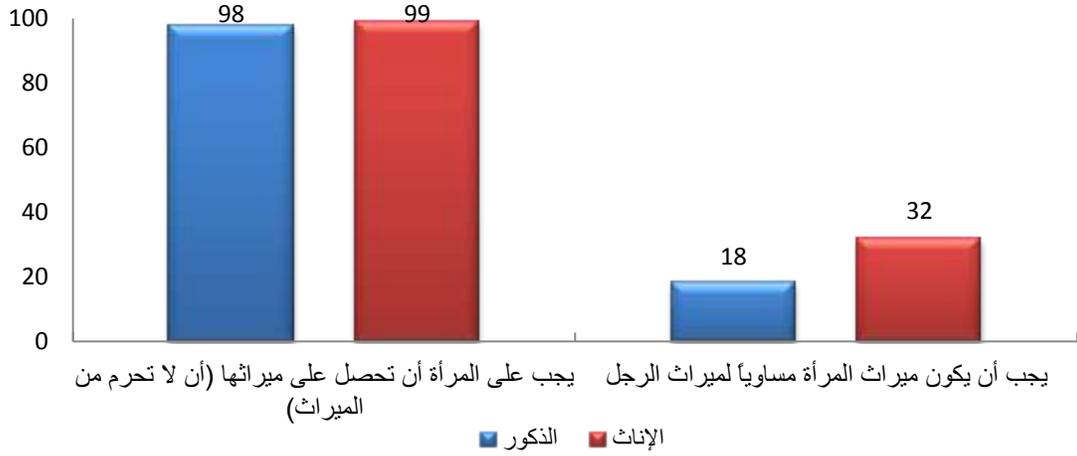
ولقد تضمّن الاستطلاع أيضاً أسئلة لقياس آراء المستجيبين تجاه بعض الموضوعات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية؛ مثل: تعدد الزوجات؛ وحقّ الطلاق، وبخاصّة في ظل دعوات لتعديل مجلّة الأحوال الشخصية أو التخوف من تعديلها. وفي هذا السياق، فقد عارض وعارض بشدّة ما نسبته 72% من المستجيبين على أن يسمح القانون للرجل بالزواج من أكثر من امرأة واحدة، مقابل تأييد 25% لذلك. ومن اللافت للنظر أنّ ثلثي المستجيبين من الذكور (62%) قد عارضوا ذلك، مقابل معارضة 87% من الإناث؛ أيّ أنّ معارضة تعدد الزوجات لا تنحصر عند الإناث فقط. ويظهر ذلك أيضاً في موضوع حقّ الطلاق؛ إذ عارض 70% من التونسيين حصر حق الطلاق بيد الرجل، وبمعارضة 66% من الذكور و79% من الإناث. ومما لا شكّ فيه أنّ عدم المساس بحقوق المرأة يجد تأييداً عند الرأي العامّ التونسي، ويتركز في الدفاع عن حقوق المرأة بين النساء.

الشكل (14): نسبة تأييد الذكور والإناث لتعدد الزوجات وحصر حق الطلاق بيد الرجل



أمّا في ما يتعلّق بالميراث، ومع الاحتجاجات المتزايدة بين المجتمع النسوي في إكمال المساواة بين الرجل والمرأة في تونس بتساوي الميراث مع الرجل، فإن هذا الموضوع ما زال يواجه معارضة شعبية؛ إذ عارض 73% من الرأي العامّ التونسيّ مساواة ميراث المرأة مع الرجل، مقابل تأييد 25% من المستجيبين - وتأييد 32% من الإناث و18% من الذكور. ومع ذلك، فإنّ الأغلبية الساحقة من المجتمع التونسيّ، وبنسبة 98%، تؤيد إعطاء المرأة نصيبها من الميراث، وأن لا تُحرم منه.

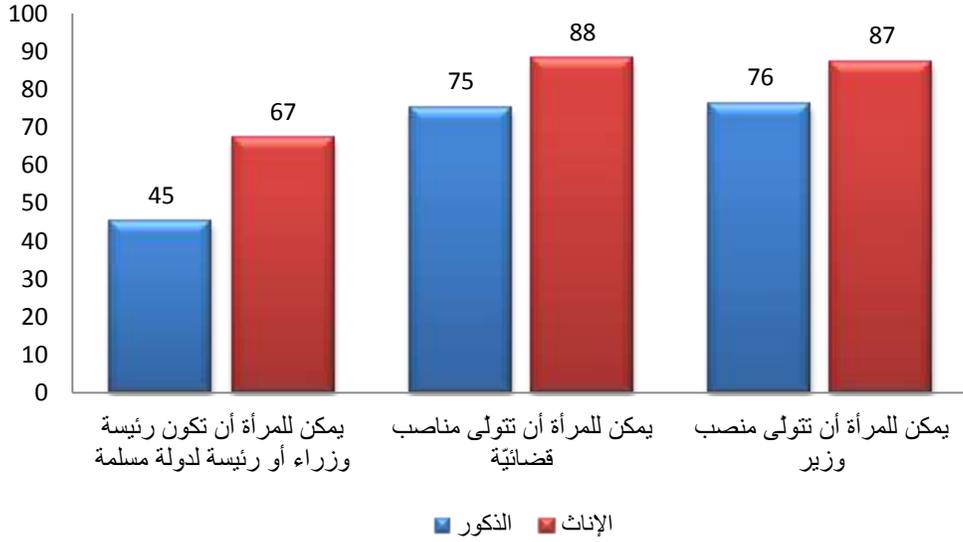
الشكل (15): نسبة تأييد الذكور والإناث في ما يتعلّق بميراث المرأة



أما في ما يتعلّق بدور المرأة في الحياة السياسيّة، فقد أظهرت النتائج أنّ الرأي العامّ التونسيّ مُنقسم في مدى موافقتهم لتولّي المرأة رئاسة الوزراء أو رئاسة الدولة، وبنسبة 55% للذين يوافقون أو يوافقون جداً على ذلك، مقابل معارضة 43%. وقد تركّزت نسبة المعارضة بين الذكور؛ إذ أفاد 55% منهم معارضتهم مقابل معارضة 33% من الإناث على ذلك.

لكنّ نسبة التأييد لتولّي المرأة مناصب عليا؛ مثل مناصب قضائيّة أو منصب وزير، فقد كانت أعلى من تلك لمنصب رئاسة الوزراء أو رئاسة الدولة؛ إذ أفاد 79% من المستجيبين بموافقتهم على تولّي المرأة مناصب قضائيّة في الدولة، مقابل معارضة 18% لذلك. وبالتّسبب نفسها، فقد أيد 79% من التونسيّين تولّي المرأة منصب وزير، ومعارضة 18% أيضاً. وبالتحليل حسب الجنس، نجد أنّ نسبة التأييد من الذكور والإناث لتولّي المرأة مناصب قضائيّة أو منصب وزير جاءت متقاربة؛ إذ أيدت 88% من الإناث تولّي المرأة مناصب قضائيّة، مقابل تأييد ثلاثة أرباع الذكور. كما أيدت 87% من الإناث تولّي المرأة منصب وزير مقابل تأييد 76% من الذكور.

الشكل (16): المستجيبون الذكور والإناث الذين يؤيدون تولي المرأة مناصب سياسية وسيادية%

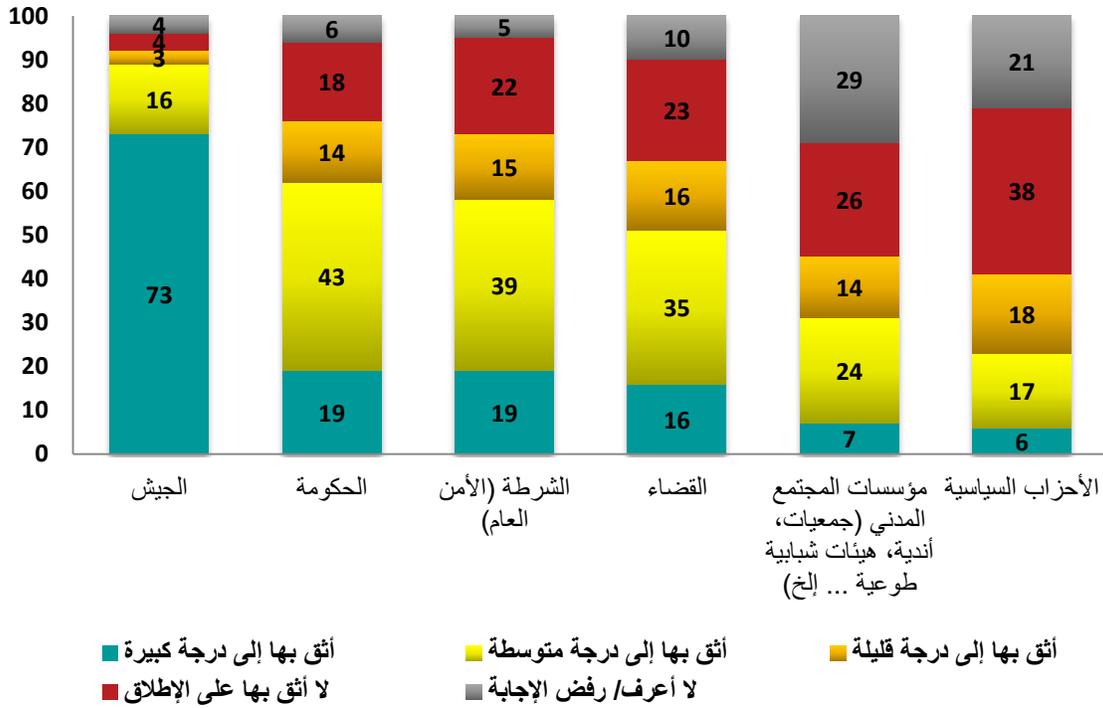


القسم السابع: المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها

تظهر النتائج أن أكثرية التونسيين تثق بالجيش؛ إذ أفاد 89% منهم بأنهم يثقون بالجيش إلى درجة كبيرة أو درجة متوسطة، في حين أفاد 4% أنهم لا يثقون به على الإطلاق. وعلى الرغم من أن ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة الأخرى، من حكومة وقضاء وشرطة ومؤسسات مجتمع مدني، كانت أقل من ثقتهم في الجيش، إلا أن التونسيين، بصفة عامة، يثقون في مؤسسات الدولة، سواء أكانت تلك المرتبطة بالدولة أم تلك الفاعلة في المجتمع؛ من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني. ومن الجدير بالذكر، أن حكومة الباجي القايد السبسي، وهي حكومة انتقالية في تونس، قد حازت على ثقة 62% من المستجيبين وبدرجات متفاوتة: (درجة كبيرة؛ ودرجة متوسطة؛ ودرجة قليلة). ويبدو هذا طبيعياً في إطار أن هذه الحكومة جاءت كحكومة انتقالية في أعقاب مشاركة بعض قطاعات المجتمع التونسي بحكومة محمد الغنوشي التي تشكلت - بمشاركة بعض القوى السياسية - إثر رحيل زين العابدين بن علي والتي رفضت بعض القوى السياسية الأخرى المشاركة بها؛ على رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل. لقد حظيت حكومة السبسي بتأييد القوى السياسية على برنامج عمل انتقالي، كان أهم ما فيه هو إجراء انتخابات المجلس التأسيسي لصياغة دستور جديد. وقد نفذ هذا الاستطلاع قبيل ثلاثة أسابيع من إجراء تلك الانتخابات. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن الثقة بالشرطة التونسية كانت إيجابية؛ إذ أفاد 58% بثقتهم إلى درجة كبيرة ومتوسطة بالشرطة التونسية، وهذا مؤشر مهم، وبخاصة أن صورة الشرطة التونسية كانت قد تضررت، إلى حد ما، خلال فترة الثورة التونسية، وقد تعامل الجيش خلال الأشهر الثلاثة الأولى مع

بعض قضايا الأمن، وبخاصة تلك المتعلقة بالتظاهرات والاعتصامات. وقد يكون واحداً من أسباب هذه الثقة المرتفعة نسبياً بالشرطة التونسية هو تركيزها خلال المرحلة الانتقالية على قضايا الأمن، والأمان وانسحابها من الدور الذي كانت تلعبه خلال فترة حكم بن علي في رقابة النشاط والعمل السياسي. ولعل من العوامل التي ساهمت في استرجاع ثقة المواطنين بالشرطة هو تحميل الشرطة السرية، وهي جزء من الشرطة التونسية، بالإضافة إلى الأمن الرئاسي، كثيراً من أوزار المرحلة السابقة والعنف ضد المشاركين في الثورة التونسية، بل إن الشرطة السرية قد تم حلها بعيد ثلاثة أشهر من انتصار الثورة التونسية في إشارة إلى القطع الكامل من النظام السابق.

الشكل (17): درجة ثقة التونسيين في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني %

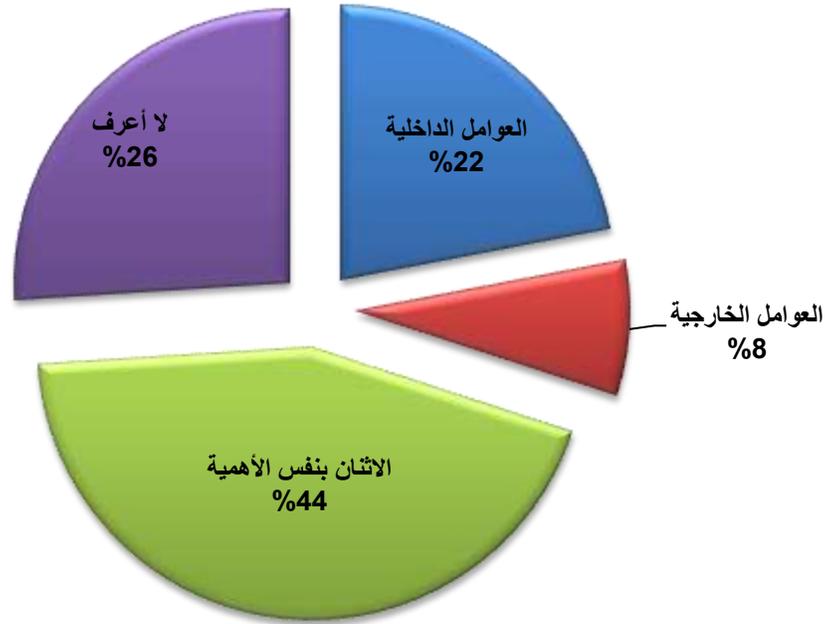


القسم الثامن: العرب والقضايا الدولية

يرى الشعب التونسي أن أهم تحدّي يواجهه العالم العربي في المرحلة الحالية هو الوضع الاقتصادي؛ من فقر، وبطالة، وارتفاع الأسعار، وبنسبة 39%، وأفاد 17% من التونسيين أنّ حلّ القضية الفلسطينية يشكلّ أهم تحدّي في الوطن العربي، و11% ترى أنّ الفساد المالي والإداري هو أهم تحدّي. في حين أنّ تعزيز الديمقراطية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم العربي، هما أهم تحديين يواجهان العالم العربي بنسبة 10% لكلّ منهما، وأفاد 4% أنّ وقف التدخل الخارجي هو أهم تحدّي.

تتوافق ما نسبته 44% من المستجيبين على أنّ العوامل الداخليّة والخارجيّة مجتمعة هي سبب عدم تطور العالم العربي مقارنة مع مناطق أخرى في العالم، مقابل 22% عزوا السبب للعوامل الداخليّة، و8% للعوامل الخارجيّة.

الشكل (18): أهم أسباب لعدم تطور العالم العربي %



يتقبّل 64% من التونسيّين المطالبات الخارجيّة بالإصلاح، إلّا أنّ 39% منهم يقبلونها بشروط. بالمقابل، فقد رفضها 11%؛ و7% يرفضونها من الناحية المبدئيّة، و4% يرفضونها لأنّها ضارّة بالمصالح الوطنيّة، في حين أنّ رُبع المستجيبين (26%) لم يبدوا أيّ رأيّ في هذا الموضوع.

ويرى 47% من المستجيبين أنّ التدخّل الخارجيّ يمثّل عائقاً أمام الإصلاح السياسيّ في تونس؛ إذ وافق إلى حدّ كبير 13% من المستجيبين، و34% وافق إلى حدّ ما. في حين عارض ما نسبته 27%؛ (18% لا أوافق، و9% لا أوافق على الإطلاق) القول إنّ التدخّل الخارجيّ يمثّل عائقاً أمام الإصلاح السياسيّ في تونس.

• النظرة تجاه الولايات المتحدة:

يعتقد 30% من التونسيين أن تأثير الولايات المتحدة في المسيرة الديمقراطية في تونس كان إيجابياً؛ (10% إيجابياً جداً، و20% إيجابياً إلى حدٍ ما). بالمقابل، فقد أفاد 19% بأن تأثير الولايات المتحدة كان سلبياً جداً (6%) أو سلبياً إلى حدٍ ما (13%). واختار ربع المستجيبين التقييم الحيادي لدور الولايات المتحدة ووصفوه بأنه لم يكن إيجابياً ولا سلبياً، في حين أن الربع الأخير لم يبدِ رأياً. وفي ما يتعلّق بالعمليات المسلّحة ضد الولايات المتحدة؛ فقد توافق 44% من المستجيبين (14% أوافق بشدّة، و30% أوافق) على أن تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يبرر العمليات المسلّحة ضدها في كل مكان، مقابل معارضة 25% (17% أعارض، و8% أعارض بشدّة). ويرى (49%) نصف المستجيبين أن الشعب الأمريكي شعب جيّد على الرغم من سلبية السياسة الخارجية الأمريكية، في حين عارض 20% العبارة السابقة، و31% لم يبدوا رأياً. ويزداد التوافق بين الشعب التونسي نحو إيجابية الثقافة الأمريكية، فقد وافق 61% على أن هنالك جوانب إيجابية للثقافة الأمريكية والغربية، مقابل معارضة 13%، بينما لم يبدِ الربع رأياً في هذا الموضوع. أمّا في ما يتعلّق بالعلاقات المستقبلية لتونس، فقد أفاد قرابة نصف المستجيبين على أنهم يفضلون أن تكون العلاقات مع الولايات المتحدة أقوى مما كانت عليه خلال السنوات الماضية، مقابل 19% يفضلون أن تكون أقل مما كانت عليه. بالمقابل، تُفضّل أغلبية المستجيبين زيادة العلاقات بين تونس وتركيا؛ إذ أفاد 68% رغبتهم في أن تكون العلاقات بين تونس وتركيا في المستقبل أقوى مما كانت عليه، ثم العلاقات التونسية - الفرنسية التي حظيت بنسبة 65% من المستجيبين الذين يفضلون زيادة العلاقات المستقبلية بين البلدين.

الجدول (14): آراء المستجيبين نحو العلاقات المستقبلية لتونس مع دول مختلفة%

هل تفضّل أن تكون العلاقات بين تونس و"اسم البلد" في المستقبل ...	أقوى مما كانت عليه خلال السنوات الماضية%	كما كانت عليه خلال السنوات الماضية%	أقل مما كانت عليه خلال السنوات الماضية%	لا أعرف/ رفض الإجابة%
تركيا	68	16	2	14
فرنسا	65	18	5	12
الولايات المتحدة	47	21	19	14
السعودية	39	24	24	13
إيران	35	27	19	19

ملحق: نتائج استطلاع الباروميتر العربي - تونس

القسم الأول: موضوعات عامة واقتصادية

سؤال 206: ما هو أهم أول تحدي يواجه تونس في المرحلة الحالية؟

%	
68	1. الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، وارتفاع الأسعار)
13	2. الفساد المالي والإداري
8	3. تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي
2	4. تحقيق التحول الديمقراطي
2	5. محاكمة عناصر النظام السابق
1	6. حل القضية الفلسطينية
1	7. إعادة الأموال المنهوبة
1	8. إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بحرية ونزاهة
1	9. تحديات أخرى
3	10. لا أعرف

سؤال 206: وما هو ثاني أهم تحدي يواجه تونس في المرحلة الحالية؟

%	
1	1. الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، وارتفاع الأسعار)
20	2. الفساد المالي والإداري
1	3. حل القضية الفلسطينية
22	4. تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي
1	5. وقف التدخل الخارجي
6	6. تحقيق التحول الديمقراطي
9	7. محاكمة عناصر النظام السابق
15	8. إعادة الأموال المنهوبة
13	9. إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بحرية ونزاهة
2	10. صياغة دستور جديد (كتابة الدستور)
5	11. الحد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ما بين الجهات
1	12. المحافظة على عدم تعدد الزوجات والمساواة بين الرجل والمرأة

13. تحديات أخرى 1
14. لا أعرف 1

سؤال 207: إلى أي درجة تعتقد بأن الحكومة ستكون قادرة على حل هذا التحدي خلال السنوات الخمس القادمة؟

- %
1. ستكون قادرة إلى درجة كبيرة 21
2. ستكون قادرة إلى درجة متوسطة 51
3. ستكون قادرة إلى درجة قليلة 15
4. لن تكون قادرة على الإطلاق 6
8. لا أعرف 4

سؤال 103: بشكل عام، هل يمكن الثقة في أغلبية الناس أم انه لا يمكن الثقة بهم؟

- %
1. يمكن الثقة في أغلبية الناس 35
2. لا يمكن الثقة في اغلبيه الناس 62
3. لا أعرف 3

سؤال 105: هل تشعر هذه الأيام بأن الأمن والسلامة الشخصية لك ولأفراد أسرتك متوفرين أم غير متوفرين؟

- %
1. متوفرين بشكل كامل 12
2. متوفرين 54
3. غير متوفرين 26
4. غير متوفرين على الإطلاق 8

سؤال 101: في الوقت الحالي كيف تقيم الوضع الاقتصادي العام في تونس؟

- %
1. جيد جداً 2
2. جيد 26
3. سيئ 46

4. سيء جدا 24
5. لا أعرف 2

سؤال 102: برأيك، كيف سيكون الوضع الاقتصادي في تونس خلال السنوات القليلة القادمة (3-5 سنوات) مقارنة مع الوضع الحالي؟

- %
1. أفضل بكثير 30
2. أفضل بقليل 48
3. تقريبا بنفس الوضع الحالي 10
4. أسوأ بقليل 4
5. أسوأ بكثير 2
6. لا أعرف 7

سؤال 1016: سوف أقرأ عليك بعض العبارات المتعلقة بدخل أسرتك، أي من هذه العبارات الأقرب لوصف دخل أسرتك؟

- %
1. دخل الأسرة يغطي نفقات احتياجاتنا بشكل جيد ونستطيع أن نوفر منه 7
2. دخل الأسرة يغطي نفقات احتياجاتنا دون مواجهة صعوبات تذكر 24
3. دخل الأسرة لا يغطي نفقات احتياجاتنا ونواجه بعض الصعوبات في تغطية احتياجاتنا 29
4. دخل الأسرة لا يغطي نفقات احتياجاتنا ونواجه صعوبات كبيرة في تغطية احتياجاتنا 39
5. لا أعرف 1

سؤال 1013: هل البيت الذي تسكن فيه هو ...

- %
1. ملك 82
2. مستأجر 16
3. ملك وعليه أقساط للبنك 1
4. أخرى 2

سؤال 1017: هل تستلم أسرتكم تحويلات مالية من شخص يعمل خارج البلاد؟

%	
2	1. نعم، شهرياً
2	2. نعم، عدة مرات في السنة
1	3. نعم، مرة في السنة
94	4. لا تستلم
1	5. لا أعرف

سؤال 104: هل تفكر بالهجرة من تونس؟

%	
15	1. نعم لأسباب اقتصادية
1	2. نعم لأسباب سياسية
3	3. نعم لأسباب اقتصادية وسياسية
3	4. لأسباب أخرى
77	5. لا أفكر بالهجرة
1	6. لا أعرف

القسم الثاني: النظرة للديمقراطية

سؤال 515: هنالك اختلاف في وجهات نظر الناس حول ما هي أهم سمات الديمقراطية، إذا كان عليك أن تختار واحدة من السمات التالية لتكون أهم سمة، فما هي أهم سمة؟

%	
27	1. الفرصة لتغيير الحكومة عبر الانتخابات
11	2. حرية انتقاد الحكومة
21	3. تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
22	4. توفر العناصر الأساسية (مثل الطعام، المسكن، والملبس) لكل فرد
11	5. المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين
5	6. القضاء على الفساد المالي والإداري
2	7. لا أعرف/ رفض الإجابة

سؤال 515: وما هي ثاني أهم سمّة؟

%	
4	1. الفرصة لتغيير الحكومة عبر الانتخابات
8	2. حرية انتقاد الحكومة
10	3. تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
26	4. توفر العناصر الأساسية (مثل الطعام، المسكن، والملبس) لكل فرد
25	5. المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين
25	6. القضاء على الفساد المالي والإداري
2	7. لا أعرف/ رفض الاجابة

سؤال 516 - 4: إلى أي مدى توافق/ تعارض كل من العبارات التالية: "النظام الديمقراطي قد يكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره"؟

%	
23	1. أوافق بشدة
47	2. أوافق
7	3. أعارض
1	4. أعارض بشدة
22	5. لا أعرف

سؤال 516 - 3: إلى أي مدى توافق/ تعارض كل من العبارات التالية: "الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام والاستقرار"؟

%	
3	1. أوافق بشدة
13	2. أوافق
43	3. أعارض
15	4. أعارض بشدة
25	5. لا أعرف

سؤال 523: إلى أي درجة تعتقد أن عدم احترام حقوق الإنسان في تونس للحفاظ على الأمن مبرراً؟

%	
4	1. مبرر إلى درجة كبيرة
12	2. مبرر إلى درجة متوسطة
15	3. مبرر إلى درجة قليلة
53	4. غير مبرر على الإطلاق
17	5. لا أعرف

سؤال 520: رتب الصفات التالية حسب أهميتها ليصبح شخصاً ما مؤهلاً للقيادة السياسية في البلاد: "الانفتاح على الأفكار السياسية"؟

%	
16	1. الخبرة السياسية السابقة
9	2. الانفتاح على الأفكار السياسية
14	3. العمل والجهد الكبير
6	4. القدرة على الخطابة والتواصل
33	5. النزاهة
5	6. التدين

سؤال 517 - 1: سأصف لك أشكالاً مختلفة من الأنظمة السياسية، وأود أن أسألك عن رأيك بكل واحدة منها فيما يتعلق بحكم البلد/ نظام سياسي ديمقراطي (حريات عامة - ضمان المساواة في الحقوق المدنية و السياسية، تداول السلطة، محاسبة شفافة للسلطة التنفيذية).

%	
49	1. جيد جداً
36	2. جيد
1	3. سيء
0	4. سيء جداً
13	5. لا أعرف

سؤال 517 -2: سأصف لك أشكالاً مختلفة من الأنظمة السياسية، وأود أن أسألك عن رأيك بكل واحدة منها فيما يتعلق بحكم البلد/ نظام سياسي يكون فيه رئيس حكومة سلطوي (غير ديمقراطي) لا يابه بالبرلمان والانتخابات.

%	
1	1. جيد جدا
4	2. جيد
22	3. سيء
62	4. سيء جداً
12	5. لا أعرف

سؤال 517 -3: أصف لك أشكالاً مختلفة من الأنظمة السياسية، وأود أن أسألك عن رأيك بكل واحدة منها فيما يتعلق بحكم البلد/ نظام سياسي يتولى فيه الخبراء اتخاذ ما يرون انه الأنسب من القرارات للبلاد.

%	
18	1. جيد جدا
38	2. جيد
16	3. سيء
10	4. سيء جداً
18	5. لا أعرف

سؤال 518 -1: سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في تونس: نظام برلماني حيث الأحزاب القومية واليسارية واليمينية والإسلامية تتنافس من خلال الانتخابات النيابية.

%	
29	1. ملائم جداً
33	2. ملائم
8	3. ملائم إلى حد ما
6	4. غير ملائم على الإطلاق
24	5. لا أعرف

سؤال 518 -2: سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في تونس: نظام برلماني تنافس فيه فقط الأحزاب الإسلامية في الانتخابات النيابية.

%	
4	1. ملائم جداً
10	2. ملائم
13	3. ملائم إلى حد ما
48	4. غير ملائم على الإطلاق
26	5. لا أعرف ورفض الإجابة

سؤال 518 -3: سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في تونس: نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة قوية تأخذ القرارات دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة.

%	
1	1. ملائم جداً
4	2. ملائم
5	3. ملائم إلى حد ما
67	4. غير ملائم على الإطلاق
24	5. لا أعرف ورفض الإجابة

سؤال 518 -4: سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في تونس: نظام محكوم بالشرعية الإسلامية بدون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية.

%	
2	1. ملائم جداً
7	2. ملائم
8	3. ملائم إلى حد ما
57	4. غير ملائم على الإطلاق
26	5. لا أعرف ورفض الإجابة

سؤال 518 -5: سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في تونس: نظام برلماني تنافس فيه فقط الأحزاب غير الدينية في الانتخابات النيابية.

%	
2	1. ملائم جداً
7	2. ملائم
12	3. ملائم إلى حد ما
53	4. غير ملائم على الإطلاق
27	5. لا أعرف

سؤال 512: على افتراض وجود مقياس من 1-10 لقياس مدى ملاءمة الديمقراطية في تونس بحيث 1 يعني أن الديمقراطية غير ملاءمة على الإطلاق لتونس و10 تعني أن الديمقراطية ملاءمة تماماً لتونس. - إلى أي مدى ترى أن الديمقراطية ملاءمة لتونس؟

%	
4.2	1. غير ملاءمة على الإطلاق
3.5	2.
5.6	3.
7.9	4.
17.3	5.
12.7	6.
11.2	7.
10.7	8.
4.1	9.
10.4	10. ملاءمة تماماً
0.2	11. غير معني/ غير مهتم
12.3	12. لا أعرف

سؤال 505: على افتراض وجود مقياس للديمقراطية من 0-10، بحيث 0 يعني أنه لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق، بينما 10 تعني أن الدولة هي دولة ديمقراطية إلى أبعد الحدود. - برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (إيران) دولة الديمقراطية؟

%	
6.5	1. لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق
3.6	2. 1
6.3	3. 2
7.9	4. 3
8.9	5. 4
13	6. 5
5.7	7. 6
3.7	8. 7
2.2	9. 8
0.8	10. 9
0.8	11. بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود
2.5	12. غير معني/ غير مهم
38.2	13. لا أعرف

سؤال 506: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (تركيا) دولة ديمقراطية؟

%	
0.9	1. لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق
0.1	2. 1
0.9	3. 2
1.7	4. 3
3.1	5. 4
8.6	6. 5
10.6	7. 6
15.0	8. 7
14.6	9. 8
7.6	10. 9

5.0	11. بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود
2.1	12. غير معني/ غير مهتم
29.9	13. لا أعرف

سؤال 507: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (السعودية) دولة ديمقراطية؟

%	
13.5	1. لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق
7.7	2. 1
11.9	3. 2
11.3	4. 3
7.2	5. 4
6.9	6. 5
3.6	7. 6
2.7	8. 7
2.4	9. 8
0.7	10. 9
0.8	11. بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود
2.2	12. غير معني/ غير مهتم
29.0	13. لا أعرف

سؤال 508: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (أمريكا) دولة ديمقراطية؟

%	
2.5	1. لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق
0.7	2. 1
0.9	3. 2
1.2	4. 3
1.5	5. 4
5.4	6. 5
6.8	7. 6
12.2	8. 7

16.0	8	.9
16.0	9	10.
9.5	11.	بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود
1.8	12.	غير معني/ غير مهتم
25.5	13.	لا أعرف

سؤال 509: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (الصين) دولة ديمقراطية؟

%		
2.2	1.	لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق
0.7	2.	1
2.6	3.	2
2.6	4.	3
4.2	5.	4
8.0	6.	5
8.9	7.	6
10.6	8.	7
9.2	9.	8
4.4	10.	9
4.3	11.	بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود
2.3	12.	غير معني/ غير مهتم
40.1	13.	لا أعرف

سؤال 510: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن (إسرائيل) دولة ديمقراطية؟

%		
16.1	1.	لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق
5.2	2.	1
3.6	3.	2
4.1	4.	3
3.4	5.	4
5.1	6.	5
3.6	7.	6

4.6	7	.8
7.2	8	.9
4.5	9	10.
4.7	11.	بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود
3.5	12.	غير معني/ غير مهتم
34.4	13.	لا أعرف

سؤال 511: برأيك إلى أية درجة تعتبر أن تونس دولة ديمقراطية؟

%	1.	لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق
4.3	2.	
3.4	3.	
7.1	4.	
12.1	5.	
14.2	6.	
22.1	7.	
11.0	8.	
5.8	9.	
3.5	10.	
1.1	11.	بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود
3.3	12.	غير معني/ غير مهتم
0.2	13.	لا أعرف
11.9		

القسم الثالث: المواطنة والحقوق

سؤال 106: إلى أي درجة تشعر بأنك تعامل بالتساوي مع باقي المواطنين في تونس؟

%	1.	إلى درجة كبيرة
10	2.	إلى درجة متوسطة
39	3.	إلى درجة قليلة
20	4.	لا أشعر على الإطلاق
26		

4

5. لا أعرف

سؤال 205 - 5: بناءً على خبرتك الفعلية، بشكل عام، ما مدى صعوبة أو سهولة الحصول على "الوصول إلى المعني بالأمر من أجل تقديم شكوى عندما تشعر بأن حقوقك كانت مهضومة/مهدورة"؟

3

1. سهل جداً

19

2. سهل

27

3. صعب

28

4. صعب جداً

19

5. لم أحاول

4

6. لا أعرف

سؤال 404: بصفة عامة، ما مدى اهتمامك بالسياسة؟

%

8

1. مهتم جداً

28

2. مهتم

40

3. مهتم قليلاً

23

4. غير مهتم

1

5. لا أعرف

سؤال 218 - 5: هل توافق/ تعارض كل من العبارات التالية: "في بعض الأحيان، السياسة تكون معقدة بحيث لا أستطيع أن أفهم ما الذي يجري"؟

%

44

1. أوافق بشدة

34

2. أوافق

11

3. أعارض

4

4. أعارض بشدة

7

5. لا أعرف

سؤال 406 – 1: بصفة عامة، هل تتابع الأخبار السياسية من خلال "التلفزيون"؟

%	
57	1. يومياً
30	2. عدة مرات في الأسبوع
3	3. عدة مرات في الشهر
6	4. نادراً
5	5. لا اتابع على الإطلاق

سؤال 406 – 2: بصفة عامة، هل تتابع الأخبار السياسية من خلال "الصحف اليومية"؟

%	
8	1. يومياً
17	2. عدة مرات في الأسبوع
13	3. عدة مرات في الشهر
20	4. نادراً
42	5. لا اتابع على الإطلاق

سؤال 406 – 4: بصفة عامة، هل تتابع الأخبار السياسية من خلال "الإذاعات"؟

%	
26	1. يومياً
22	2. عدة مرات في الأسبوع
11	3. عدة مرات في الشهر
16	4. نادراً
25	5. لا اتابع على الإطلاق

سؤال 406 – 5: بصفة عامة، هل تتابع الأخبار السياسية من خلال "الإنترنت"؟

%	
14	1. يومياً
9	2. عدة مرات في الأسبوع
3	3. عدة مرات في الشهر
9	4. نادراً

- 64 5. لا اتابع على الإطلاق
1 6. رفض الإجابة

سؤال 301: هل قمت بالانتخاب/التصويت في آخر انتخابات تشريعية (مجلس النواب) جرت في عام 2009؟

- %
28 1. نعم
72 2. لا
1 3. لا أعرف

سؤال 501-2: هل أنت عضو في / جمعية خيرية.

- %
2 1. نعم
96 2. لا
2 3. لا أعرف

سؤال 501-3: هل أنت عضو في / نقابة مهنية/ عمالية.

- %
3 1. نعم
95 2. لا
2 3. لا أعرف

سؤال 501-4: هل أنت عضو في / هيئة شبابية ثقافية/ رياضية.

- %
2 1. نعم
96 2. لا
2 3. لا أعرف

سؤال 409: هل تستخدم الإنترنت بشكل ...

- %
18 1. يومي أو شبه يومي
11 2. مرة على الأقل في الأسبوع الواحد

5	3. مرة على الأقل في الشهر الواحد
1	4. عدة مرات في السنة الواحدة
63	5. لا أستخدم الانترنت
2	6. لا أعرف

سؤال 410 - 1: هل تقوم باستخدام الإنترنت من أجل "التعرف على نشاطات سياسية تجري في تونس"؟

%	
14	1. نعم
21	2. لا

سؤال 410 - 2: هل تقوم باستخدام الإنترنت من أجل "التعبير عن رأيك ووجهة نظرك في قضايا سياسية"؟

%	
10	1. نعم
25	2. لا

سؤال 410 - 3: هل تقوم باستخدام الإنترنت من أجل "التعرف على وجهات نظر سياسية معارضة في تونس"؟

%	
13	1. نعم
22	2. لا

سؤال 218 - 2: هل توافق/ تعارض كل من العبارات التالية: "القادة السياسيون يهتمون بحاجات المواطنين العاديين"؟

%	
2	1. أوافق بشدة
29	2. أوافق
44	3. أعارض
15	4. أعارض بشدة
10	5. لا أعرف

سؤال 217: برأيك، هل يستطيع الناس في هذه الأيام انتقاد الحكومة بدون خوف؟

%	
85	1. نعم
9	2. لا
5	3. لا أعرف

سؤال 514: ما هو مدى موافقتك أو معارضتك للعبارة التالية: "الإصلاح السياسي يجب أن يتم بشكل مرحلي (تدريجي) (خطوة خطوة) بدلاً من إجرائه بشكل فوري؟"

%	
57	1. أوافق بشدة
27	2. أوافق إلى حد ما
4	3. أعارض إلى حد ما
4	4. أعارض بشدة
8	5. لا أعرف

سؤال 524 - 1: لقد تم إصدار قانون لمكافحة الإرهاب في بعض الدول العربية، وأود أن أعرف رأيك حول هذا القانون، إلى أي درجة تعتقد أن تطبيق هذا القانون يساهم في "مكافحة الإرهاب"؟

%	
19	1. إلى درجة كبيرة
28	2. إلى درجة متوسطة
15	3. إلى درجة قليلة
9	4. لا تساهم على الإطلاق
30	5. لا أعرف ورفض الاجابة

القسم الرابع: القيم الدينية

سؤال 609: بشكل عام، هل تصف نفسك بأنك شخص...

%	
19	1. متدين
57	2. متدين إلى حدٍ ما
22	3. غير متدين
2	4. رفض الإجابة

سؤال 606 - 4: إلى أي مدى توافق أو تعارض كل من العبارات التالية: "الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية"؟

%	
32	1. أوافق بشدة
36	2. أوافق
16	3. أعارض
3	4. أعارض بشدة
14	5. لا أعرف و رفض الإجابة

سؤال 607 - 2: تتباين آراء الفقهاء وعلماء الدين في تفسيرهم لبعض القضايا في الإسلام، ونود أن نعرف مدى موافقتك أو معارضتك اتجاه بعض هذه القضايا: "الحقوق السياسية لغير المسلمين في بلد مسلم يجب أن تكون أقل من الحقوق السياسية للمسلمين"؟

%	
4	1. أوافق بشدة
10	2. أوافق
47	3. أعارض
18	4. أعارض بشدة
21	5. لا أعرف و رفض الإجابة

سؤال 603: إذا كان هناك يانصيب، وأتيحت لك فرصة المشاركة، فهل تشتري بطاقة؟

%	
12	1. نعم، بالتأكيد
22	2. نعم
10	3. لا، لأنني لن أربح ولا أريد أن أضيع نقودي
49	4. لا، أرفض المشاركة من حيث المبدأ
8	5. لا أعرف ورفض الإجابة

سؤال 607 - 7: تتباين آراء الفقهاء وعلماء الدين في تفسيرهم لبعض القضايا في الإسلام، ونود أن نعرف مدى موافقتك أو معارضتك اتجاه بعض هذه القضايا: "المتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر يسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية"؟

%	
7	1. أوافق بشدة
29	2. أوافق
23	3. أعارض
11	4. أعارض بشدة
30	5. لا أعرف ورفض الإجابة

سؤال 607 - 6: تتباين آراء الفقهاء وعلماء الدين في تفسيرهم لبعض القضايا في الإسلام، ونود أن نعرف مدى موافقتك أو معارضتك اتجاه بعض هذه القضايا: "يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب"؟

%	
26	1. أوافق بشدة
54	2. أوافق
9	3. أعارض
2	4. أعارض بشدة
10	5. لا أعرف ورفض الإجابة

سؤال 604 - 1: إلى أي درجة يشكل/ تشكل "عدم صلاة الشخص" عائناً أمام موافقتك على زواج ابنك/ ابنتك/ أختك/ أخوك؟

%	
12	1. تشكل عائناً إلى درجة كبيرة
23	2. تشكل عائناً إلى درجة متوسطة
20	3. تشكل عائناً إلى درجة قليلة
44	4. لا تشكل عائناً على الإطلاق
1	5. لا أعرف

سؤال 604 - 10: إلى أي درجة يشكل "أن يكون الشخص من جنسية أخرى" عائناً أمام موافقتك على زواج ابنك/ ابنتك/ أختك/ أخوك؟

%	
41	1. تشكل عائناً إلى درجة كبيرة
22	2. تشكل عائناً إلى درجة متوسطة
13	3. تشكل عائناً إلى درجة قليلة
22	4. لا تشكل عائناً على الإطلاق
2	5. لا أعرف

سؤال 606 - 3: إلى أي مدى توافق أو تعارض كل من العبارات التالية "يجب أن يؤثر رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) على قرارات الحكومة"؟

%	
3	1. أوافق بشدة
18	2. أوافق
47	3. أعارض
16	4. أعارض بشدة
16	5. لا أعرف ورفض الاجابة

سؤال 606 - 1: إلى أي مدى توافق أو تعارض كل من العبارات التالية "يجب على رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) أن لا يؤثروا في كيفية تصويت الناخبين"؟

%	
28	1. أوافق بشدة
41	2. أوافق
16	3. أعارض
3	4. أعارض بشدة
13	5. لا أعرف ورفض الاجابة

سؤال 605 - 1: برأيك، ما مدى موافقتك أو معارضتك على كل من المبادئ التالية في صياغة قوانين وأنظمة تونس: "يجب على الحكومة ومجلس النواب سن القوانين حسب رغبات الناس"؟

%	
27	1. أوافق بشدة
52	2. أوافق
10	3. أعارض
2	4. أعارض بشدة
9	5. لا أعرف ورفض الاجابة

سؤال 605 - 2: برأيك، ما مدى موافقتك أو معارضتك على كل من المبادئ التالية في صياغة قوانين وأنظمة تونس: "يجب على الحكومة ومجلس النواب سن القوانين حسب الشريعة الإسلامية"؟

%	
12	1. أوافق بشدة
44	2. أوافق
26	3. أعارض
4	4. أعارض بشدة
14	5. لا أعرف ورفض الاجابة

سؤال 605 - 3: برأيك، ما مدى موافقتك أو معارضتك على كل من المبادئ التالية في صياغة قوانين وأنظمة تونس: "يجب على الحكومة ومجلس النواب سن القوانين حسب رغبات المواطنين في بعض المواضيع وأن تسن حسب الشريعة الإسلامية في بعض المواضيع الأخرى"؟

%	
32	1. أوافق بشدة
44	2. أوافق
11	3. أعارض
1	4. أعارض بشدة
12	5. لا أعرف ورفض الاجابة

سؤال 607 - 1: تتباين آراء الفقهاء وعلماء الدين في تفسيرهم لبعض القضايا في الإسلام، ونود أن نعرف مدى موافقتك أو معارضتك اتجاه بعض هذه القضايا: "الديمقراطية نظام يتعارض مع تعاليم الإسلام"؟

%	
2	1. أوافق بشدة
15	2. أوافق
44	3. أعارض
15	4. أعارض بشدة
24	5. لا أعرف ورفض الاجابة

القسم الخامس: دور المرأة في المجتمع

سؤال 601 - 1: سوف أقرأ عليك مجموعة من العبارات التي تتعلق بوضع المرأة في مجتمعنا، وذلك للتعرف على مدى موافقتك/ معارضتك لكل منها "يمكن للمرأة أن تكون رئيسة وزراء أو رئيسة دولة مسلمة"؟

%	
23	1. أوافق بشدة
32	2. أوافق
27	3. أعارض
16	4. أعارض بشدة
2	5. لا أعرف

سؤال 601 - 2: سوف أقرأ عليك مجموعة من العبارات التي تتعلق بوضع المرأة في مجتمعنا، وذلك للتعرف على مدى موافقتك/ معارضتك لكل منها "يمكن للمرأة المتزوجة أن تعمل خارج المنزل"؟

%	
35	1. أوافق بشدة
53	2. أوافق
9	3. أعارض
3	4. أعارض بشدة
1	5. لا أعرف

سؤال 601 - 10: سوف أقرأ عليك مجموعة من العبارات التي تتعلق بوضع المرأة في مجتمعنا، وذلك للتعرف على مدى موافقتك/ معارضتك لكل منها " يمكن للمرأة أن تتولى مناصب قضائية"؟

%	
28	1. أوافق بشدة
51	2. أوافق
13	3. أعارض
5	4. أعارض بشدة
3	5. لا أعرف

القسم السادس: المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها

سؤال 201 - 1: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "الحكومة"؟

%	
19	1. أثق بها إلى درجة كبيرة
43	2. أثق بها إلى درجة متوسطة
14	3. أثق بها إلى درجة قليلة
18	4. لا أثق بها على الإطلاق
6	5. لا أعرف

سؤال 201 - 2: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "القضاء"؟

%	
16	1. أثق بها إلى درجة كبيرة
35	2. أثق بها إلى درجة متوسطة
16	3. أثق بها إلى درجة قليلة
23	4. لا أثق بها على الإطلاق
10	5. لا أعرف

سؤال 201 - 4: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "الأمن العام (الشرطة)"؟

%	
19	1. أثق بها إلى درجة كبيرة
39	2. أثق بها إلى درجة متوسطة
15	3. أثق بها إلى درجة قليلة
22	4. لا أثق بها على الإطلاق
5	5. لا أعرف

سؤال 201 - 5: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "الأحزاب السياسية"؟

%	
6	1. أثق بها إلى درجة كبيرة
17	2. أثق بها إلى درجة متوسطة
18	3. أثق بها إلى درجة قليلة
38	4. لا أثق بها على الإطلاق
21	5. لا أعرف

سؤال 201 - 6: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "القوات المسلحة (الجيش)؟"

%	
73	1. أثق بها إلى درجة كبيرة
16	2. أثق بها إلى درجة متوسطة
3	3. أثق بها إلى درجة قليلة
4	4. لا أثق بها على الإطلاق
4	5. لا أعرف

سؤال 201 - 7: سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات، وأود أن تخبرني إلى أي درجة تثق في كل واحدة من هذه المؤسسات: "مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات، أندية، هيئات شبابية طوعية ... إلخ)؟"

%	
7	1. أثق بها إلى درجة كبيرة
24	2. أثق بها إلى درجة متوسطة
14	3. أثق بها إلى درجة قليلة
26	4. لا أثق بها على الإطلاق
29	5. لا أعرف

سؤال 203 - 1: بشكل عام، كيف تقييم أداء "الحكومة" في القيام بمهامها/وظائفها؟

%	
9	1. جيدة جداً
37	2. جيدة
34	3. ليست جيدة وليست سيئة
10	4. سيئة
4	5. سيئة جداً
5	6. لا أعرف

سؤال 209: إلى أي درجة توافق على هذه العبارة: "تفعل الحكومة كل ما بوسعها لتزويد المواطنين بكل الخدمات"؟

%	
11	1. أوافق جداً
46	2. أوافق
28	3. لا أوافق
9	4. لا أوافق على الإطلاق
6	5. لا أعرف

سؤال 513: - على فرض وجود مقياس من 1-10 لقياس مدى رضاك عن أداء الحكومة، بحيث 1 يعني أنك غير راضٍ على الإطلاق عن أدائها، و10 تعني أنك راضٍ جداً عن أدائها.
- إلى أي درجة أنت راضٍ عن أداء الحكومة؟

%	
7.7	1. غير راضي على الإطلاق
4.0	2.
8.0	3.
11.6	4.
25.0	5.
14.3	6.
9.9	7.
6.1	8.
2.4	9.
3.6	10. راضي جداً
0.3	11. غير معني/ غير مهتم
7.3	12. لا أعرف ورفض الاجابة

سؤال 210: هل تعتقد بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة الدولة؟

%	
69	1. نعم
19	2. لا
12	3. لا أعرف

سؤال 213: يقول بعض الناس أنه لا يمكن الحصول على وظيفة أو عمل هذه الأيام بدون واسطة، بينما يقول آخرون أن الوظائف تعطى للمؤهلين فقط. من خلال تجربة (تجارب) أنت تعرف عنها بشكل شخصي حصلت مؤخراً، فأنت ترى أن ...

%	
62	1. الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير
29	2. الوظائف تتم بالواسطة أحياناً
4	3. الوظائف تتم بدون واسطة
2	4. لا توجد تجربة تعرف عنها
2	5. لا أعرف

سؤال 303: بشكل عام، كيف تقيم حرية ونزاهة الانتخابات التشريعية (مجلس النواب) الأخيرة التي جرت في عام 2009؟

%	
1	1. تميزت بحريتها ونزاهتها المطلقة
1	2. كانت حرة ونزيهة، مع وجود بعض المشاكل (الاختراقات) الثانوية
1	3. كانت حرة ونزيهة، مع وجود بعض المشاكل (الاختراقات) الجوهرية
87	4. لم تكن حرة ونزيهة
11	5. لا أعرف

القسم السابع: العرب والقضايا الدولية

سؤال 208: برأيك ما هو أهم تحدي يواجهه العالم العربي في المرحلة الحالية؟

%	
39	1. الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، ارتفاع الأسعار)
17	5. حل القضية الفلسطينية
11	2. الفساد المالي والإداري
10	3. تعزيز الديمقراطية
10	6. تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم العربي
4	4. وقف التدخل الخارجي
8	7. لا أعرف

سؤال 705: يعزو بعض الناس عدم تطور العالم العربي مقارنة مع مناطق أخرى في العالم إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية من وجهة نظرك أيهما أهم في عدم تطور العالم العربي؟

%	
22	1. العوامل الداخلية
8	2. العوامل الخارجية
44	3. الاثنان بنفس الأهمية
26	4. لا أعرف

سؤال 704 هل المطالبات الخارجية بالإصلاح ...

%	
25	1. مقبولة
39	2. مقبولة بشروط
7	3. مرفوضة من الناحية المبدئية
4	4. مرفوضة لأنها ضاره بالمصالح الوطنية
26	5. لا أعرف

سؤال 711 - 3: ما مدى موافقتك أو معارضتك للعبارة التالية: "يعتبر التدخل الخارجي عائقاً أمام الإصلاح السياسي في تونس"؟

%	
13	1. أوافق إلى حد كبير
34	2. أوافق إلى حد ما
18	3. لا أوافق
9	4. لا أوافق على الإطلاق
26	5. لا أعرف

سؤال 706: هل توافق أو تعارض العبارة التالية: "إن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يبرر العمليات المسلحة ضد الولايات المتحدة في كل مكان"؟

%	
14	1. أوافق بشدة
30	2. أوافق
17	3. أعارض
8	4. أعارض بشدة
32	5. لا أعرف

سؤال 707: هل توافق أم تعارض العبارة التالية: "على الرغم من سلبية السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن الشعب الأمريكي شعب جيد"؟

%	
49	1. أوافق
20	2. أعارض
31	3. لا أعرف

سؤال 708: هل توافق أم تعارض العبارة التالية: "هنالك جوانب إيجابية للثقافة الأمريكية والغربية"؟

%	
61	1. أوافق
13	2. أعارض
26	3. لا أعرف

سؤال 711 – 1: ما مدى موافقتك أو معارضتك للعبارة التالية: "يشكل الصراع العربي الإسرائيلي عائقاً أمام الإصلاح السياسي في تونس"؟

%	
5	1. أوافق إلى حد كبير
22	2. أوافق إلى حد ما
27	3. لا أوافق
22	4. لا أوافق على الإطلاق
23	5. لا أعرف

سؤال 710: هنالك اقتراح أنه بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة والتوصل لحل دائم لكافة مشاكل الصراع مع إسرائيل، بما في ذلك القدس واللاجئون، أن يكون هنالك اعتراف متبادل بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني. هل توافق أم لا توافق على هذا الاقتراح؟

%	
13	1. بالتأكيد موافق
27	2. موافق
21	3. غير موافق
21	4. بالتأكيد غير موافق
19	5. لا أعرف

سؤال 709: أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ...

%	
18	1. العالم العربي يجب أن يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية في الشرق الأوسط فقط عندما يقبل الفلسطينيون بها
72	2. العالم العربي يجب أن لا يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية في الشرق الأوسط
10	3. لا أعرف

سؤال 711 – 2: ما مدى موافقتك أو معارضتك للعبارات التالية: "للقضاء على الإرهاب العالمي لا بد من حل القضية الفلسطينية"؟

%	
33	1. أوافق إلى حد كبير
33	2. أوافق إلى حد ما
10	3. لا أوافق
5	4. لا أوافق على الإطلاق
20	5. لا أعرف